الفصـل الرابع

صادرات مصـــر من الأرز

١ ـ مـوانئ وإجراءات التصـديـر

٢ ـ الرسـوم الجمركية على صادرات الأرز

٣ ـ صـــادرات الأرز لاستـانبـول

أ ـــ صـــادرات التجـار

ب ـــ الأرز السـلطـانى

٤ ـ صـادرات الأرز لبلاد الشام

٥ ـ صـادرات الأرز لبلاد الحجاز

٦ ـ مناطق الأناضول وجزر البحر المتوسط

٧ ـ صـادرات الأرز إلى بلاد المغـرب العـربى

٨ ـ الأرز فى العلاقات العثمانية الأوروبية (الفرنسية)

٩ ـ المـؤثرات على حـركة التصـديـر

obeikandl.com

يتناول هذا الفصل صادرات مصر من الأرز إلى مختلف النواحى التابعة للدولة العثمانية وبعض البلدان الأوروبية وخاصة فرنسا ، وقد ارتبطت صادرات مصر من الأرز بظروف الإنتاج فى الداخل ومدى الطلب عليه بالخارج . ومن هذا المنطلق يقدم الفصل عرضاً لنشاط تجارة الأرز فى الخارج ، مع الوضع فى الاعتبار صعوبة التوصل إلى إحصاء دقيق يحدد بشكل حاسم الكميات الصادرة ، فى ضوء غياب سجلات الصادر والوارد بالجمارك ، وما يقدمه الفصل من تحديد لحجم تلك التجارة فى حقيقته محض اجتهاد له صفة تقديرية لا قطعية من خلال سجلات المحاكم الشرعية .

١ ـ موانئ وإجراءات التصدير : ـ

لعبت الموانئ المصرية الممثلة فى دمياط ورشيد والإسكندرية على البحر المتوسط دوراً كبيراً فى تنشيط حركة تجارة الأرز إلى مختلف النواحى التابعة للدولة العثمانية فى المشرق العربى ،بالإضافة لبعض البلدان الأوروبية ، فضلاً عن ميناء السويس الذى استأثر بجميع صادرات الأرز لبلاد الحجاز .ويمكن القول بأن الموقع الجغرافى للموانئ المصرية قد أثر إلى حد كبير فى توزيع النشاط التجارى وطبيعته ، فمثلاً كان الشطر الأكبر من النشاط التجارى الصادر من ميناء دمياط يتجه إلى بلاد الشام ، وأحياناً لجزر البحر المتوسط والأناضول .

ومثلت دمياط بموقعها على نهر النيل والبحر المتوسط ميناءاً بالغ الأهمية لتجارة مصر مع بلاد شرق البحر المتوسط بصفة خاصة ، ولذلك مثلت هذه المدينة أحد مصادر الثروة فى مصر . وقد حفلت دمياط وظهيرها الريفى بألوان متعددة ومختلفة من أوجه النشاط الاقتصادى ، الأمر الذى أضاف بعداً اقتصادياً لدمياط كان له نتائج إيجابية على الاقتصاد المصرى فى العصر العثمانى .

ومن الطبيعى أن تشهد الموانئ المصرية بصفة عامة ودمياط بصفة خاصة ـ لكونها مستودعاً لتجارة الأرز وتوزيعها لجميع المناطق فى الداخل والخارج ـ نشاطاً كبيراً فى حركة صادرات الأرز ، وخاصة عقب موسم الحصاد مباشرة [1] .

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٢٨٥ ، ص ٢٢٥ ، ١٠ ذو القعدة ١١٢٩ ؛ س ٢١٨ ، ق ٤٣٧ ، ص ٣٠٠ ، ١٤ شوال ١١٥١ ؛ س ٢٢٣ ، ق ٤٣٧ ، ص ٢٥٣ ، ١٣ محرم ١١٥٤ ؛ عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

ومن ناحية أخرى كان الشطر الأكبر من النشاط التجارى مع الأناضول وجزر البحر المتوسط وبلاد المغرب العربى يتم عبر ميناء الإسكندرية ورشيد ٠ ومن الجدير بالذكر أن ميناء رشيـد لـم يكن له دور مباشر فى حركة التجارة الخارجية ، حيث ارتبط مالياً وإدارياً بالإسكندرية ، وقام بـدور وسيط فى التجارة بين الإسكندرية وسائر المناطق الخارجية ، ونتيجة لذلك كانت السفن تُبحـر مـن رشيـد إلى ميناء الإسكندرية ثم منه للخارج ، وهذا يعنى أن الشهرة التى اكتسبها ميناء الإسكندرية فى حركة تجارة الأرز الخارجية كانت على حساب ميناء رشيد وبفضله [١] .

وبالنسبة للإجراءات التى يتم اتخاذها عند عملية الشحن بالموانئ ، فإنـه بمجـرد وقـوف السفن المراد شحنها بالأرز يتم تعينها من قبل أغا الحوالة[٢] والكتبة والوزانيين وغيرهم من العاملين بالموانئ للتحقق من حجم الكمية ، ويتم تدوين الكمية ووزنها بكل دقة ، وتُسجل فى قوائم تتضـمن اسم التاجر وكمية الأرز الصادرة ووجهتها ، واسم وكيل التاجر أو شريكه الذى ستصل إليـه كميـة الأرز ، فضلاً عن اسم قبطان السفينة وتعهده بتسليم الكمية المذكورة لشركاء التجـار ، بالإضـافة لوجود ضامن للسفينة لضمان توجهها للجهة المراد الوصول إليها سواء لبلاد الشـام أو الأناضـول وجزر البحر المتوسط والمغرب العربى ، وذلك فى محاولة لضمان عدم التوجـه لمنـاطق أخـرى وخاصة أوروبا ، ويتم التأكيد على وجود ضامن فى حالة شحن الأرز على السفن الأجنبية [٣].

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٤٨ ، ق ٦ ، ص ٥ ، ١٣ شعبان ١١٥٤ ؛ محكمة الإسكندرية ، س ٨٦ ، ق ٣٣٧ ، ص ٢٦٦ ، ٧ ذي الحجة ١١٧٥ ؛ س ٩٢ ، ق ١٩٩ ، ص ١٤٩ ، ٤ ربيع أول ١١٨٠ ٠

(٢) ممثل الباشا فى الميناء أو الجمرك أنظر : ليلى عبد اللطيف : دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشـام إبـان العصر العثمانى ، القاهرة ، مكتبة الخانجى ، ١٩٨٠ ، ص ١١٥ ٠

(٣) محكمة الإسكندرية ، س ٨٧ ، ق ٣٦٣ ، ص ٢٨١ ، ٢٢ رجب ١١٧٥ ؛ س ٨٨ ، ق ٥١٨ ، ص ١٩٠ ، ٢٣ محرم ١١٨٠ ؛ محكمة دمياط ،س٢٢٠ ، ق٣٥٦ ، ص٢٢٣، غاية الحجة١١٤٨ ؛س٢٢٣ ، ق١٣٦ ، ص٩٣ ، ١٨شعبان ١١٥٣ ؛ س٢٧٦ ؛ ق٨ ، ص٦ ، ١٠ ربيع آخر ١١٩٤ ؛ س٢٨١ ، ق٩٥ ، ص٧٤ ، ٢ ربيع أول ١١٩٤ ٠

٢ ــ الرسوم الجمركية على صادرات الأرز : ــ

عقب دخول العثمانيين مصر شرع سليمان القانونى فى إعادة تنظيم الجمـــارك فـــى مســـعاه لتنظيم الإدارة المصرية ، وتمخض عن ذلك صدورقانون نامه مصر فى عام (٩٣٢ هـــ ـ ١٥٢٥ م) الذى أرسى القواعد والأسس الواجب إتباعها عند تحصيل الرسوم الجمركية من التجار ، وذلك بناءً على تقويم عادل لأمتعتهم فلا تقدر بأسعار باهظة بقصد الاختلاس أو بأسعار منخفضة حباً فـــيهم أو مجاملة لهم ، حتى لا تحدث خسارة فى الأموال الأميرية [1].

وبناءً على ذلك تم إنشاء مقاطعة للضرائب على مبيعات الأرز الأبيض ، عرفت هذه المقاطعة باسم (*مقاطعة كيالة أرز بياض در بندر دمياط*)، وتعطى هذه المقاطعة لملتزميها حق ضبط وتحصيل الضرائب على صفقات الأرز فى دمياط والذى يصدر عبر مينائها إلى بلاد الشام والأناضول.

وقد حاز هذه المقاطعة رجال أوجاق متفرقة ، وبعد عام (١٠٨٢هــــ - ١٦٧١م) حازهـــا رجـــال أوجاق عزبان ، والتزم بها عام(١٢٠٥هــ - ١٧٩٠م)الشيخ أحمد العروسى شيخ الأزهر وابناه ، والمتحصل من جهات هذه المقاطعة على الأرز كالتالى :

٢٠ نصف فضة عن كل أردب أرز يتم شحنه إلى خارج مصر للأناضول [2] .

٧٠ نصف فضة عن كل أردب يتم بيعه لبلاد الشام [3] .

١٣٠ نصف فضة عن كل أردب يتم بيعه لدول أوروبا وخاصة فرنسا [4] .

---

(١) سليمان محمد حسين : مرجع سابق ، صـــ ٢٣٤ .

(٢) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، صـــ ٢١٨ – ٢١٩ ؛ ليلى عبد اللطيف أحمد : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٨ ، صـــ ٢٠٢ .

(٣) سحر على حنفى : مرجع سابق ، صـــ ٢٥٤ .

(٤) محمد عفيفى : المصالح الفرنسية فى ميناء دمياط فى القرن الثامن عشر ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد ٣٧ ، ١٩٩٠ ، صـــ ١٧٢ .

وفى بداية القرن التاسع عشر وتحديداً (١٢١٧ هـ - ١٨٠٢ م) كان يُفرض على كل أردب يتم تصديره لأوروبا ٦٠ نصف ، أما الأرز الذى يتوجه لاستانبول لا يتم تحصيل جمارك عليـه فـى الإسكندرية بل فى رشيد . وربما يُعزى انخفاض الرسوم الجمركية على الأرز المتجه لأوروبـا فـى بداية القرن التاسع عشر مقارنة بالثامن عشر إلى ازدياد التغلغل الأوروبى فى مصر مع ازدياد ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن مواجهة هذا التغلغل ٠ والحقيقة أنه لم يتضح من خلال الوثائق مقدار الجمارك الحقيقة على صادرات الأرز على مدار فترة الدراسة ، كما أنه لم يتضح هل اختلفت الجمارك من عام إلى آخر صعوداً وهبوطاً لارتباطها بأسعار صرف العملات ، بالإضافة لحجم الإنتاج والعرض والطلب على السلع بالخارج ، فضلاً عن أسعار السلعة ، ويرجع السبب فى ذلك لعدم وجود سـجلات للصادر والوارد ـ كما سبق القول ـ وقيمة الجمارك الحقيقية بصفة عامة على الأقل حتى الآن [1] ٠

٣ ـ صادرات الأرز لاستانبول : ـ

كان من نتائج السيادة العثمانية على مصر زيادة الصلات التجارية بين مصر ونواحى الدولة العثمانية بوجه عام ، واستانبول بوجه خاص ، حيث ازداد النشاط التجارى إليها بشكل لم يسبق لـه مثيل [2] . وقد انقسمت صادرات الأرز لاستانبول إلى قسمين رئيسيين : صادرات التجار ، وصادرات الأرز الميرى المخصص للمطبخ السلطانى الذى يتم شرائه بمعرفة الإدارة العثمانية بمصر .

أ ـ صادرات التجار : ـ

شهدت صادرات التجار لاستانبول فى القرن الثامن عشر نمواً كبيراً ، والحقيقة أن تتبع تركات بعض هؤلاء التجار تُبرز حجم الثروات الضخمة التى كونوها من خلال نشاطهم التجارى بين مصر واستانبول ،حيث أدركوا أن استانبول أكبر مدينة فى الدولة العثمانية لكونها العاصمة ، بالإضافة لأنهـا أكبـر مستهلك للأرز المصرى ، فضلاً عن أسواقها الرائجة التى [3] أغرتهم على تأسيس شركات على تجـارة الأرز لمدينة يدركون جيداً أن احتياجاتها من الأرز تتزايد باستمرار نتيجة لنموها السكانى المتزايد .

---

(١) محكمة الصالحية النجمية ، س ٥١١ ، ق ١١٢٦ ، ص ٤٩٢ ، ١٧ رجب ١١٢٨ ؛ محكمة الاسكندرية ، س ١٠٧ ، ق ٢٤٤ ، صـ ١٤٦ ، ١٠ رجب ١٢١٧ ٠

(٢) سليمان محمد حسين : مرجع سابق ، صـ ٢٢٠ ٠

(3) Daly, M.W:ModernEgypt(1517-1800)Vol II ,CambridgeUniversity Press,1998,P, 67.

وعلى الجانب الآخر بذلت الإدارة المركزية باستانبول قصارى جهدها لتنشيط حركة التجارة إليها عن طريق تخفيف أعباء الجمارك على السلع الواردة إليها فى محاولة منها لجعل استانبول المركز الرئيسى للتجارة فى العالم العثمانى لكونها العاصمة ، كما كان للإدارة المصرية بناءً على توجيهات الإدارة فى استانبول دوراً كبيراً فى إصدار الفرمانات لتسهيل التجارة لاستانبول وتشجيعها ،مما أدى إلى نموها ، وخير دليل على ذلك الصفقات الضخمة التى حرص بعض تجار الأرز على إرسالها لاستانبول ، فمثلاً تم تقدير ثمن إحدى الصفقات المرسلة لاستانبول بمبلغ ١,٤٠٠,٧٤٠ نصف فضة ، مما يدل على ضخامة هذه الصفقة ووجود علاقات تجارية قوية بين مصر واستانبول . وقد كان لزيادة أسعار الأرز فى الخارج وزيادة الطلب عليه من الأسباب الرئيسية التى شجعت التجار على استمرار هذه التجارة بل والعمل على زيادتها ، وخاصة أن سعر الأردب فى الخارج كان يصل إلى ضعف سعره فى الداخل . والحقيقة أنه من الصعب وضع إحصاء دقيق يمكن عن خلاله تحديد سعر أردب الأرز فى الخارج ،لأن سجلات المحاكم لا تعطى بيانات عن أسعار الأرز فى الخارج إلا نادراً[1] . ويتم استقبال شحنات الأرز فى استانبول عن طريق وكلاء التجار الذين يقومون على الفور باستقبال هذه الشحنات وتصريفها فى أسواق استانبول فور وصولها ، وقد قدرت شحنة إحدى السفن المتوجهة لإستانبول بـ ٢٨٤٤٨٨ زنبيل ، وليس معنى ضخامة هذه الكمية أنها لشركة واحدة من التجار ، بل لمجموعة شركات لكل شركة كمية محددة ، حيث كان لدى التجار وعى تام بكيفية التعامل مع مخاطر التجارة الخارجية التى قد تواجههم من قرصنة بحرية للسفن وغرق لها بفعل الرياح والأمواج ، ومن هنا تمثل حرص التجار على توزيع شحناتهم على سفن متعددة لتفادى هذه المخاطر ، فعلى فرض حدوثها فإنها تكون جزئية وليست كلية [2] . وقد حاولت الإدارة فى الموانئ

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٦٩ ، ق ٢٣٨ ، صـ ٢١٧ ، غرة جماد أول ١١٤٠ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٤١ ، صـ ٣٨ ، غاية ربيع أول ١١٢٩ .

تجنب غضب الإدارة المركزية فى استانبول عليها فكلفت كبار التجار بضمان قباطنة السفن المحليـــة فى وصول الشحنات لاستانبول ، فى محاولة منها لضمان اتجاه القباطنة لاستانبول ولـــيس لأمـــاكن أخرى[1]. ومن ناحية أخرى كان لبعض قناصل الدول الأجنبية بالموانئ الأجنبية دور فى إزالة بعض العقبـــات التى تعوق حركة التجارة لاستانبول عن طريق التعهد بضمان وصول شحنات الأرز المنقولـــة علـــى السفن الأجنبية وخاصة الإنجليزية والفرنسية ٠ ولم يكن ذلك التعهد نابعاً من حرصهم علـــى رواج الحركة التجارية لاستانبول ، بل لرغبتهم فى تهيئة الظروف المناسبة لنشـــاط رعايـــاهم (أصـــحاب السفن) بالموانئ المصرية ، من خلال العوائد المادية التى ستعود على رعاياهم من وراء نقل هـــذه التجارة النشيطة[2]٠ وتحصل السفن المحملة بالأرز سواء كانت محلية أو أجنبية على ترخيص بنقـــل الأرز ، وفى نفس الوقت يتعهد قبطان السفينة بتوصيل ذلك لشركاء التجار أو وكلائهم باســـتانبول ، فضلاً عن وجود ضامن للسفينة لضمان وصول الأرز لاستانبول تجنباً لعدم اتجاه هـــذه الســـفن لأى ناحية أخرى وخصوصاً أوروبا ٠ وقد لعبت السفن الأجنبية دوراً كبيراً فى نقل الأرز فى حالة العجز فى وجود السفن المحلية ، وربما أن هذا الدور نابعاً من كون بعض السفن الأجنبيـــة أعلـــى كفائـــه وأكثر أمناً ، حيث لجأ إليها بعض التجار رغم وجود السفن المحلية[3]٠ويبدو أن زيادة صادرات الأرز لاستانبول فتحت مجالات كثيرة لاستثمار التجار لأموالهم على كافة المستويات ، وخاصة فى مجـــال صناعةالسفن وامتلاكها لنقلالأرز ٠ومن لم يمتلك الأموال اللازمة التى تؤهلـــه امـــتلاك ســـفن قـــام

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٨٢ ، ق ٣٠٢ ، صـــ ٢٢٩ ، ١٦ ذى الحجة ١١٦٧ ؛ س٨٧ ،ق٣٦٣ ،ص٢٨١ ،٢٢رجب١١٧٥؛ س٨٨، ق٥١٨ ،ص١٩٠، ٢٣محرم١١٨٠؛ س٨٩، ق٤٥٦ ، ص٣٤١ ، ٥ محرم ١١٧٤ ؛ س٩٢ ، ق١٩٩ ، ص١٤٩ ، ٤ربيع أول ١١٨٠ ٠

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٨٢ ، ق ٣٠٢ ، صـــ ٢٢٩ ، ١٢ ذو القعدة ١١٦٧ ٠

(٣) محكمة رشيد ، س ١٤٨ ، ق ٦ ، صـــ ٥ ، ١٣ شعبان ١١٥٤ ٠

باستئجار سفن لنقل الأرز وخاصة العاملين بالموانئ ، بمعنى أن تجارة الأرز الخارجية كان لها دور فى ازدهار الصناعات البحرية [1]،

والمؤكد أن زيادة صادرات الأرز لاستانبول وارتفاع تكلفة نقل أردب الأرز التى بلغت ٥٦ نصف فضة من الإسكندرية لاستانبول ، قد دفعت كثيرمن التجار لاستثمار أموالهم فى صناعة السفن ،مما عاد بنتائج إيجابية على حركة التجارة لاستانبول فى نهاية الأمر[2]، ويمكن القول بأن حركة تجارة الأرز لاستانبول قد ازدهرت بشكل كبير فى بداية القرن الثامن عشر ، ثم ما لبثت أن شهدت رواجاً نسـبياً فى منتصف القرن ، وتدهورت تدريجياً فى الثلث الأخير مـن القـرن نتيجـة لحركـة علـى بـك والاضطرابات الداخلية والخارجية التى أدت لانتشار القرصنة فى البحر المتوسط بشكل كبيـر نتيجـة لعدم وجود إدارة مركزية قوية باستانبول ، فضلاً عن ضعف الإدارة المحلية بمصر(أنظرملحق ١٤)[3]،

ب ـ الأرز السلطانى (الميرى) : ـ

مثل الأرز الميرى أهمية قصوى بالنسبة للإدارة المركزية باستانبول ، ولذلك كان اسـتقرار الأوضاع الأمنية بمصر موضع اهتمامها ، ومن هذا المنطلق راقبت الإدارة المركزية أوضاعها عـن كثب لضمان تدفق شحنات الأرز إليها باستمرار ، ومن ناحية أخرى قامت الإدارة العثمانية بإنشـاء مقاطعة خاصة بالأرز الميرى ، وقد تم إنشائها فى ٤ ذى الحجة ١١٠٨ هـ ـ ١٦٩٦م باسم (مال حماية أرز ميرى وملتزمى فارسكور برأى تكميل خزينة عامر) ، وذلك على أثـر الإصـلاح الـذى أحدثه إسماعيل باشا بغرض تعويض عجز الخزينة بما أضافه من أمـوال الكشـوفية علـى بعـض المقاطعات وكبار الموظفين وقادة الأوجاقات ، وأنشأ بعض المقاطعات الجديدة الأخرى ، وكان المبلغ المطلوب من هذه المقاطعات عند إنشائها ٥٠,٠٠٠ نصف فضة سنوياً ، ثم ازداد المطلوب فيما بعد

---

(1) محكمة رشيد ، س ١١٧ ، ق ٢٨٣ ، صـ ٢٠٧ ، غرة ذو القعدة ١١٢٧ ؛ محكمة الإسكندرية ، س ٦٥ ، ق ١٨٥ ، صـ ٩٦ ، ١٦ جماد أول ١١٣٠ ،

(2) محكمة الإسكندرية ، س ٧١ ، ق ٤٧٥ ، صـ ٤٥١ ، ٧ جماد أول ١١٤٤ ،

(3) محكمة دمياط ، س ٢٧٩ ، ق ٣٠٧ ، صـ ٢٤٢ ، ٧ ذو القعدة ١١٩٥ ،

٢٠٠٠ نصف ، وارتفع عام ١١٧٤هـــ - ١٧٦٠م إلى مبلغ ٥٤,٠٨٠ نصف ، وظل هــذا المبلــغ ثابتاً حتى نهاية القرن الثامن عشر[1].

وقد مثلت رشيد أهمية كبيرة كمصدر يرد إليه الأرز السلطانى من جميــع أنحــاء الــبلاد ، وتحديداً من دمياط والمناطق المجاورة وخاصة فارسكور والمنزلة ، وهما من أكبر المناطق إنتاجــاً للأرز السلطانى ، وتتم عملية نقل الأرز من هذه المناطق إلى دمياط تمهيداً لنقله عبر النيل إلى رشيد ،حيث توجد الأنبار السلطانية (أو الشون السلطانية) المخصصة لتخزين الأرز لحين نقله بالســفن من رشيد إلى الإسكندرية لإرساله إلى استانبول وفق مراسيم سلطانية تصدر إلـــى الجهــاز الإدارى بمصر بطلب الكمية المحددة ٠

جهات تمويل الأرز الميرى وحجم كمياته : ــ

كانت حصة كبيرة من الأرز السلطانى تمثل فى حقيقة الأمر ضرائب عينية يدفعها الملتزمون فى مناطق زراعة الأرز بنواحى دمياط وفارسكور وغيرها ، ويتم إرسال هذه الكميات من دمياط إلى رشيد بمعرفة وكيل خراج السلطنة فى مصر أو من ينوب عنه ، وتقدر هذه الكميــات بثلاثــة آلاف أردب من الأرز، كجزء من المستحق عيناً على ملتزمى فارسكور ودمياط ، وفى حالة الاحتياج لكمية إضافية يتم تمويل هذه الكمية من متحصل ديوان مقاطعة التزام ميناء دمياط (من الأموال الأميرية)٠ ومن الجدير بالذكر أن صادرات الأرز الميرى إلى الدولة العثمانية كانت معفاة من الرسوم الجمركية فى الموانئ المصرية [2]٠ وبالنسبة لفارسكور فقد تم تقسيمها إلى أسداس بين الملتزمين ، منهم من يلتزم بسدس كامل ، ومنهم من يلتزم بنصف السدس ، وذلك مرتبط فى المقام الأول بقدرة الملتــزم الاقتصادية ، ومدى علاقته برجال الإدارة ٠ ويُفرض على كل سدس التزام عينى من الأرز يقدر بـــ

---

(١) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، صـــ ٢٢٠ ؛ محسن على شومان : المقاطعات الحضرية فى مصر من الفتح العثمانى حتى أوائل القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٠ ، ص١٢٤ ــ ١٢٥ ٠

(٢) الرحالة التركى أوليا جلبى : سياحتنامه مصر ، ترجمة : محمد على عونى ، تحقيق : عبد الوهاب عزام ، أحمد السعيد سليمان ، مراجعة أحمد فؤاد متولى ، القاهرة ، مطبعة دار الكتاب والوثائق القومية ، ٢٠٠٣ ، صـــ ٥٦٧ ؛ عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، صــ٢٨٢ - ٢٨٤ ٠

٣٣٣,٣ أردب سلطانى ، وليس إجباراً على الملتزم تسديد حصة الأرز المقررة على التزامه دفعة واحدة ، بل أحياناً يتم السداد على دفعات ، وذلك حسب رغبة الملتزم وظروفه الاقتصادية فى حصة التزامه من اختلاف أوقات الحصاد وغيره ، وربما تنخفض كمية الأرز المقررة على حصة الالتزام بشكل نسبى فى حالة الأراضى الأقل جودة والتى تحصل على مياه الرى بصعوبة . ويتم تسليم الحصة المقررة من الأرز إلى وكيل خراج السلطنة بمصر أو من ينوب عنه فى دمياط .

ولم يكن قرار الإدارة العثمانية فى نهاية القرن السادس عشر بفصل فارسكور عن ولاية المنصورة وجعلها كاشفية مستقلة عنها وإقامة حامية قوية بها ، إلا لحماية مزارع الأرز الميرى التى بدأت تنتشر بفارسكور على نطاق واسع من إغارات البدو عليها ، وقد تم إلحاقها بولاية المنصورة مرة ثانية فى القرن الثامن عشر [1].

ومما سبق يتضح أن فارسكور عليها حصة أرز قدرها ٢٠٠٠ أردب ، بالإضافة إلى ١٠٠٠ أردب على مقاطعة الثغر بدمياط ، أى أن إجمالى الأرز السلطانى على دمياط وفارسكور ٣٠٠٠ أردب فى كل عام على مدار الدراسة ، والحقيقة أن هذه الكميات كانت تنخفض بشكل حاد فى بعض السنوات لارتباطها بظروف الإنتاج ، كما أنه فى بعض الظروف الاستثنائية يتم تحصيل أموال بدلاً الكميات المحددة على مقاطعة الثغر . والواقع أن عوائد ومصاريف نقل الأرز من دمياط إلى رشيد كانت على حساب الملتزمين ، كلٍ حسب حصة التزامه والكمية المقررة عليها من الأرز لجهة الدولة العثمانية ، فمثلاً كان على كل ملتزم بحق السدس عوائد نقل وعبوات لتعبئة الأرز تقدر بـ ٥٠٠٠ نصف ، ويتم خصم هذه المصاريف من جملة الأموال المقررة على حصة الالتزام [2]. وبالنسبة لمقاطعة الأرز السلطانى(الميرى)، والتى كان المقصود من إنشائها هو تمويل شراء ما يحتاجه

---

(١) محكمة دمياط ، س ١١٣ ، ق ٣٨٦ ، صـ ٢٧٢ ؛ س ١٦٢ ، ق ٣٩٨ ، صـ ٣٤٠ ، ١٧ ربيع ثانى ١١١٢ ؛ س ١٧٦ ، ق ٦ ، صـ ٨ ، ١٥ ربيع ثانى ١١٢٠ ؛ محمد نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون فى مصر الحديثة ط٢ ، الكويت ، دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣، ص٢٨٨.

(٢) محكمة دمياط ، س ١٦٧ ، ق ٢٤٨ ، صـ ١٤٣ ، ١٣ شوال ١١١٤ ؛ س ١٦٩ ، ق ٢٣٣ ، صـ ١٨٩ ، ١٥ ذى الحجة ١١١٥ ؛ س٢٠٠ ، ق٢٤٩ ، ص٢٩٦ـ ٢٩٨ ، ١٠ ذو القعدة ١١٣٧ .

المطبخ السلطانى من الأرز ، فقد فرض لذلك مبلغ ٦٦٦٦٦ نصف فضة سنوياً ، وهذا المبلغ يســـدد عيناً فى صورة ٢٠٠٠ أردب على فارسكور و ١٠٠٠على مقاطعة الثغر كما سبق القول. ويمكـــن القول بأن طلب الإدارة العثمانية باستانبول للأرز عيناً فى شكل كميات محددة أفضل لها من تحصيل أموال نقدية ، حيث كانت أسعار العملات تنخفض باستمرار ، وعلى العكس ترتفع أسعار الأرز، ومن هنا تمثل وعى الإدارة فى أن تكون عوائد الالتزامات عينية وليست نقدية [1].والحقيقة أن عملية نقل الأرز المقرر على فارسكور والمنزلة كان يتعرض أحياناً لبعض المخاطر مثل فساد بعض الشـــحنات نتيجة لوجود ثقوب ببعض المراكب فينتج عن ذلك وصول المياه للأرز ، وهذه حالات نادراً ما تحدث (*فوجد ما كان بالمركب من أرز وهو ٦٠ أردب مبتل غالبه وظهرت له رائحة وصار لا يصـــلح أن يعبئ بالغزاوى للكلأ الشريف السلطانى*) [2] .وعقب وصول الأرز لرشيد يتم وضـــعه فـــى المكـــان المخصص للتخزين المسمى بالأنبار أو الشون السلطانية انتظاراً لاكتمال بقية الكميات ، وأثناء ذلـــك تقوم مجموعة من الكيالين والوزانين والمعبيين واللواحين وغيرهم بإجراء أعمـــالهم منعـــاً لفســـاد الشحنات . وبعد أداء هذه الأعمال يتم تجهيز الأرز تمهيداً لوضعه فى زنابيـــل ، أفـــراد ، غـــزاوى وبدارى ، وذلك حسب العبوات التى يتم استعمالها والتى تفاوتت سعتها من واحدة لأخرى ، فمثلاً من الزنابيل ما يسع ½ أردب ، ومنها ما يسع أردب وأكثر إلى غير هذه الأحجام . وبعد ذلك تتم عملية تعبئة السفن بالشحنات التى تتجه من رشيد إلى الإسكندرية ، ثم من الإسكندرية إلى استانبول ، حيث لم تكن هناك صلة مباشرة بين رشيد واستانبول إلا عن طريق ميناء الإسكندرية كما سبق القول .

وكنتيجة طبيعيةلشدة احتياج الدولةالعثمانية للأرزامتلكت أسطولاً منالسفن التجارية مخصصاً لنقل احتياجاتها من السلع الغذائية وخاصة الأرز[3] ، وفى حالة ضخامة الكمية المنقولـــة مـــن الأرز

---

(١) محكمة دمياط ، س١٦٤ ، ق٣٠٩ ،ص٢٣٢، ٢٦رجب ١١١٣ ؛ س١٨٧ ،ق٤٨ ،ص٤٤ ، ٤ربيع أول١١٢٩ ؛ س٢٠٣ ،ق٢١٢، ص١٧٥، ١٠جماد أول١١٤٠؛ س٢١٠ ،ق٢٤ ، ص١٧، ٦ذوالقعدة١١٤٣؛ س٢٢٣، ق١٧،ص١١، ٥ذىالحجة١١٥٣؛ عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، صـ ٢١٥.

(٢) محكمة رشيد ، س ٨١ ، ق ٣٧٤ ، صـ ١٦٠ (د ت) .

(٣) محكمة الإسكندرية ، س ٧٧، ق ٤٣٠ ، ق ٤٣١ ، ص ٢٦٥ ؛ ق ٤٣٢ ، ص ٢٦٦ ، ٢٠جماد أول ١١٥١.

وظهور عجز فى قطع الأسطول التجارى العثمانى فإن السفن الخاصة بالأفراد المحليين تقــوم علــى الفور بسد هذا العجز ، وهذا يعنى أن عملية نقل الأرز الميرى لعبت دورفى زيادة عوائد أصحاب السفن فى بعض السنوات . أما عن نوعية السفن المحلية الناقلة للأرز سواء فى الـــداخل عبــر النيــل أو الخارج فقد اختلفت [1]، فمنها ما يسمى بالأشكيف بالإضافة للغلايين والشوايق إلى غيرذلك [2]. وتحصل هذه السفن على أجرة قيمتها عن كل كيلة سلطانى ٤,٢٥ نصف فضة سواء للنقل الداخلى(من دمياط إلى رشيد)أو الخارجى(من رشيد مروراً بالإسكندرية لاستانبول) على السواء [3]. ولم يحدث أن تــم نقل أرز ميرى على سفن أجنبية فيماعدا سنة(١١٢٨هـــ ١٧١٥م) التى تم نقل الأرز فيها على السفن الفرنسية ، نظراً لزيادة الكمية عن إمكانيات الأسطول العثمانى ، وربما كان حرص الدولة العثمانيــة على عدم نقل الأرز الميرى على السفن الأجنبية نابعاً من خوفها لاتجاه هذه السفن لأوروبا [4].

وقد تم إجراء مسح شامل لسجلات محكمة دمياط ورشيد والإسكندرية (الموانئ) فى القــرن الثامن عشر فى محاولة لمعرفة الكميات المصدرة على المستوى الخارجى ، فتم ملاحظة أن بعــض السنوات لم تصدر فيها كميات من الأرز الميرى، وربما يرجع ذلك لضعف الإنتاج أو لقلة احتياج الدولة

---

(1) محكمة رشيد ، س ١٣٥ ، ق ٢١٩ ، صـــ ١٥٤ ، ٨ ربيع أول ١١٤١ ؛ س ١٥٠ ، ق ٣٠٣ ، صـــ ١٦٢ ، غرة ربيع ثانى ١١٥٧ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن نوعيات السفن أنظر : عبد الحميد سليمان : الملاحة النيلية ، صـــ ١٨٥ – ١٨٩ ؛ سحر حنفى : مرجع سابق ، صـــ ٣٨ – ٣٩ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٨٢ ، ق ١٨٩ ، صـــ ١٩٨ ، ١٤ ذى الحجة ١١٢٥ ؛ محكمة الإسكندرية ، س ٦٣ ، ق ٢١٧ ، صـــ ١٢٤ ، أواسط شعبان ١١٢٨ ؛ محكمة رشيد ، ١٥٤ ، ق ٢٠١ ، صـــ ١٨١ ، ١٥ ذى الحجة ١١٦٢ .

(٤) محكمة رشيد ، س١١٩ ، ق٧٤ ، صـــ٣٨ ، غاية شوال ١١٢٨ ؛ محكمة الإسكندرية ، س٦٣ ، ق٢١٧ ، ص ١٢٤ ، أواسط شعبان ١١٢٨ .

فى هذه الأعوام ، أو ربما لجمع شحنات عدة أعوام لإرسالها دفعة واحدة. وقد اتضح أنه من الصعب الوصول إلى حقيقة عن ذلك . كما اختلفت أيضاً الكميات المرسلة من عام لآخر [1] ، بالإضافة لأن الدولة العثمانية عند احتياجها للأرز كانت ترسل فى طلبه فى أى وقت ، فمثلاً ذكر أحمد شلبى بقوله : (*بأنه فى ١٩ محرم (١١٢٧هـ - ١٧١٤م) ورد أغا من الديار الرومية " يقصد استانبول " بخط قرئ بالديوان بطلب عشرة آلاف كيلة أرز بكيل القسطنطينية ، بمعنى ٦٦٦,٥ أردب أرز سلطانى*) [2] . والملاحظ أنه منذ بداية عام (١١٨١هـ - ١٧٦٧م) توقفت تماماً شحنات الأرز السلطانى وحتى نهاية فترة الدراسة (أنظر ملحق ١٥) ، وربما يرجع السبب الرئيسى فى ذلك قيام حركة على بك الكبير الذى أوقف هذه الشحنات ، بالإضافة لضعف الإنتاج نتيجة لقصور النيل المتكرر فى أواخر القرن الثامن عشر وبالتحديد بداية من عام (١١٩٣هـ - ١٧٨٣م) ، بالإضافة للاضطرابات التى شهدتها البلاد والتى أدت إلى غلاء أسعار الأرز بشكل لم يسبق له مثيل حتى مجيئ الحملة الفرنسية (أنظر ملحق ١١) [3].

٤ ـ صادرات الأرز لبلاد الشام : ـ

كان لموقع مصر الجغرافى المتميز الفضل الأكبر فى جعلها المحور الرئيسى الذى تتم عن طريقه عملية التبادل التجارى ـ فى المنطقة العربية ـ فمنها تخرج التجارة إلى مختلف البلدان العربية فى المشرق والمغرب، فضلاً عن إشرافها على البحرين المتوسط والأحمر ، مما يسر اتصالها بالبلدان العربية [4].

(١) محكمة رشيد ، س ١١٤ ، ق٥٩٢ ، ص٢٩٦ ، ٢٥ ذى الحجة ١١٢٤ ؛ س ١٢٣ ، ق ٢١٩ ، ص ١٣١ ، ١٧ شوال ١١٣١ ؛ س ١٢٩ ، ق ٥٦٧ ، ص ٤٠٠ ، ١١ رمضان ١١٣٥ ؛ س١٣١ ، ق٢٠٨ ، ص١٣٦ ، ١٥ربيع ثانى ١١٣٧ .

(٢) أحمد شلبى : مصدر سابق ، ص ٢٦٦ .

(٣) أندريه ريمون : مرجع سابق جـ١ ، ص ٢١٤ - ٢١٩

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن : فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى ، ص ١٩٢ .

ويتضح من خلال الدراسة أن التجار الشوام هم الذين عملوا على ترويج الحركة التجارية بين مصر وبلاد الشام، وقد وصل التخصص الشديد فى هذا المجال لدرجة أن التاجر الطرابلسى عمل على تنشيط تجارة الأرز بين مصر وطرابلس والبيروتى لبيروت ، ويمكن قياس ذلك على بقية المناطق.

من الجدير بالذكر أنه من الصعب بل المستحيل وضع إحصاء دقيق لصادرات الأرز من الموانئ المصرية عامة وميناء دمياط خاصة لموانئ بلاد الشام كلاً على حده ، نظراً لأن الوثائق عند شحن كمية من الأرز فإنها لا تختص بمدينة بعينها بل لجميع مدن بلاد الشام ، كما أنه نادراً ما يتم ذكر كل مدينة على حده إلا نادراً ، بالإضافة لعدم ذكر التجار الذين قاموا بشحن هذه الكميات فى معظم الأحوال ، فضلاً عن عدم ذكر أسماء شركائهم الذين قد تصل إليهم هذه الشحنات ، مما زاد من صعوبة الأمر ، فغالبية الوثائق تذكر عبارة (*لشركائهم بطرابلس واللاذقية وعكا*) ، بالإضافة لأن مجموعة كبيرة من الوثائق عند عملية تسجيل ذلك لا تذكر كمية الأرز المشحونة ، بل تذكر كلمة أرز فقط دون تحديد كمية ، مما زاد من صعوبة وضع إحصاء دقيق عن نشاط تجارة الأرز بين مصر ومدن الشام ، مع العلم بأن كل وثيقة لا تتعدى سطرين أو ثلاثة على الأكثر ، وفيها يتعهد قبطان السفينة بإيصال الكمية إلى الجهات المحددة التى ذكرتها الوثائق ، مما يزيد من صعوبة الاستفاضة فى ذكر معلومات وأحداث كثيرة عن حركة تجارة الأرز بين مصر وبلاد الشام . والملاحظ أنه كان للسفن الأوروبية وخاصة الفرنسية والإنجليزية دور فى عملية نقل الأرز من ميناء دمياط إلى المدن الشامية ، وخاصة فى الفترة الممتدة من عام (١١٢٧ـ ١١٤٠ هـ) (١٧١٤ ـ ١٧٢٧م) [1] .

وفى سنوات الأزمات الغذائية التى تحدث فى بلاد الشام والتى كان نقص الحبوب فيها يمثل تهديداً مباشراً للسكان فإن السلطان يصدر أوامره إلى الإدارة المصرية التى تقوم على الفور بإرسال

---

(1) محكمة دمياط ، س ٢٠٨ ، ق ١٧١ ، صـ ١١٨ ، ٥ رمضان ١١٤٢ ؛ س ٢١٣ ، ق ٣٩ ، صـ ٢٧ ، ٢٣ ذو القعدة ١١٤٦ .

أوامرها لإرسال الكميات اللازمة لمواجهة الأزمة الغذائية ببلاد الشام ، ويتم إرسال هـــذه الأوامـــر بصفة خاصة للإدارة بميناء دمياط لقربها من بلاد الشام ، ولكونها قاعدة رئيسية لإمداد بلاد الشـــام بالأرز ، سواء للتجارة فى سنوات رواج الإنتاج أو فى وقت الأزمات الغذائية التى تحدث بالشام ٠

وعلى الجانب الآخر فإنه فى سنوات الأزمات الغذائية التى تحدث فى مصر عقب الفيضـــانات المدمرة أو قصور النيل فإن الأوامر تصدر إلى أجهزة الإدارة بالموانئ المصـــرية بتجهيـــز الســـفن وإرسالها إلى بلاد الشام لاحتواء الموقف فى مصر ، فقد أورد الجبرتى فى أحـــداث (١١٣٠هــــ - ١٧١٧م) نصاً يؤكد على التكامل الاقتصادى فى أوقات الأزمات ، حينما وردت شاهقتان من أراضى حوران مملوءتان بالقمح [1] ٠

ومن ناحية أخرى تكررت فرمانات الاستغاثة من قبل حكام وتجـــار بـــلاد الشـــام لمواجهـــة الأزمات الغذائية التى تعرضت لها مدنهم فى بعض السنوات ، فمثلاً طلب تجـــار طـــرابلس وحلـــب وغيرها من الديوان العالى بمصر شحن سفن محملة بالأرز لبلاد الشام والإسراع فى ذلك لنجدتهم ، وعلى الفور تم تلبية هذه المطالب بشحن سفينة بها ٥٠٠ أردب أرز لمواجهة الأزمة [2].

وبطبيعة الحال فإن الأرز لم يتعرض لحظر تصديره لبلاد الشام ، لأن الدولة العثمانية لم تضع قيود على حركة التجارة بين ولاياتها ، رغم تحذير الإدارة العثمانية بمصر ــ فى بعض الفتـــرات ــ من الاضطرابات التى قد تنشأ عن نقص الغلال بسبب تصديرها بكثرة للخارج ، مما يتسبب فى ارتفاع أسعارها فى الداخل ٠ والحقيقة أن حظر التصدير للخارج كان موجه للدول الأوروبيـــة خاصـــة[3]٠ وقد تم نقل معظم شحنات الأرز من مصر إلى بلاد الشام على السفن المحلية ، وذلك تنفيذاً لأوامـــر

---

(١) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، صـــ ٢٨٨ – ٢٨٩ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٤٥ ، صـــ ٤٠ ، ١٣ ربيع آخر ١١٢٩ ٠

(٣) سحر حنفى : مرجع سابق ، صـــ ١٦٥ ٠

الدولة العثمانية الصادرة عام (١١٢١ هـ - ١٧٠٩م) بحظر شحن القمح والأرز علـى السـفن الأوروبية ، لخشيتها من اتجاه هذه السفن بما تحمله إلى أوروبا ، وقد تكرر صدور فرمانات بهـذا الحظر خلال أعوام (١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ هـ) (١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٧١٦م) .

وعقب نجاح القباطنة الأوروبيين فى استصدار فرمان من السلطان العثمانى بالسماح للسفن الأوروبية بنقل الأرز بين ولايات الدولة العثمانية فى حالة عدم وجود السفن المحلية، أدى ذلك لزيادة أعدادها بشكل كبير إلى أن حلت محل السفن المحلية[1]. وقد قدرت قيمة نقل أردب الأرز لبعض مدن الشام مثل اللاذقية وبياس وغيرها بـ ١٦٠ نصف فضة ، والواقع أن تكلفة نقل الأردب لم تكن ثابتة عند ١٦٠ نصف ، حيث ارتبطت فى المقام الأول بأسعار صرف العملة مقارنـة بالنصـف صـعوداً وهبوطاً ، بالإضافة لبعد أو قرب المدينة المصدر إليها الأرز ، فكلما اقتربت المدينة المصـدر إليهـا الأرز من موقع التصدير انخفضت تكلفة نقل الأردب والعكس صحيح. ومن خلال ذلك يمكن القـول بأن المسافة وتكلفة النقل لعبت دور كبير فى رواج أو كساد تجارة الأرز إلى بعض مدن الشـام دون الأخرى ، حيث يفضل التجار شحن صفقاتهم للمدن القريبة والأقل تكلفة فى الشحن [2] .

أما عن المدن الشامية التى تم تصدير الأرز إليها بكميات كبيرة فهى كالتالى :

أ ـ بياس : ـ

شهدت تجارة الأرز بين ميناء دمياط وبياس نشاطاً تأرجح من عام لآخر ، فأحياناً تنخفض الكمية المصدرة من الأرز لبياس بشكل كبير فى بعض الأعوام مثل عام (١١٢٧هـ١٧١٤م) الذى انخفضت فيه صادرات الأرز إليها بشكل كبير رغم غزارة الإنتاج بالداخل ، فلم تتجـاوز الكميـة ١٠ أردب ،

---

(١) المرجع السابق ، صـ ١٦٦ – ١٦٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢٧٦ ، ق ٨ ، صـ ٦ ، ١٠ ربيع آخر ١١٩٤ ؛ س ٢٧٧ ، ق ٢٧١ ، صـ ٢١٣ ، ٦ شوال ١١٩٣ ؛ س ٢٧٩ ، ق ٣٧٣ ، ٢١ ذو القعدة ١١٩٤ .

وأعوام أخرى مثل ،(١١٢٨هـ - ١٧١٥م) الذى ازدادت فيه الكميات بشكل كبير فبلغـت ٢٤٦٠ أردب من الأرز ، بالإضافة لعام (١١٣٠هـ ١٧١٧م) الذى انخفضت فيه الصادرات نسـبياً فبلغـت ١٢٣٠ أردبأرز ،ويتضح من خلال الوثائق أن غالبية أعوام الدراسة لم تصدر فيها كميات إلى بياس .

وقد كان للشركات التجارية التى كونها بعض تجار الأرز بدمياط أثر كبير فى زيادة صادرات الأرز إلى بياس . ومن ناحية أخرى كان لشركاء هؤلاء التجار ببياس دوراً حيوياً فـى اسـتخلاص معاملات هؤلاء التجار بها ، حيث كان بعضهم يقوم بتصريف الأرز فى أسواق بياس دون استخلاص بقية حقوقهم من معامليهم بهذه المدينة ، بالإضافة لدورهم الرئيسى فـى تصـريف شـحنات الأرز المرسلة إليهم من دمياط ، مما شجع شركائهم بدمياط على إرسال المزيد من صـفقات الأرز إلـيهم التى وصلت فى بعض الأحيان إلى ٣٠ أردباً من الأرز لتاجر واحد ، وأحياناً أخرى تم إرسـال ٢٣٠ أردب دفعة واحدة على سفينتين ، مما يدل على ضخامة هذه الشركات المتخصصة فى تجـارة الأرز لمدينة واحدة [1]، وعند عملية شحن الأرز فإنه غالباً ما يتم ذكر نوعية السفينة ، وتعهـد قبطانهـا بتوصيل هذه الشحنات لشركاء التجار ببياس [2] ، وفى حالة وجود السفن المحلية يتم نقل الأرز عليها ، أما فى حالة قلة أعدادها يتم نقله على السفن الأجنبية ، فمثلاً عام (١١٥٣هـ - ١٧٤٠م) تـم نقل جميع شحنات هذا العام على السفن الفرنسية ، ومن هذه الشحنات مـثلاً ٢٠٣ أردب و ٢٠٦ و ٣٠٥ وغيرها [3] .

وقد حرص بعض التجار على تنويع نشاطهم التجارى الخارجى فى مناطق متعددة من بلاد الشام مثل بياس واللاذقية ، فعلى سبيل المثال (*كان لأحمد المدعو شحاتة بن أحمد المعروف بالحلوانى صفقة*

(1) محكمة دمياط ،س ١٨٧ ،ق ٣٦٣ ،ق ٣٦٥ ،صـ ٢٨٥ ، ١٦ محرم ١١٣٠ ؛س ٢٣٤ ، ق ٥ ،صـ ٣ (دت).

(٢) محكمة دمياط ، س ١٩٥ ، ق ٢٥٦ ، صـ ١٨٢ ؛ ق ٢٦١ ، صـ ١٨٥ ، ٢٩ ربيع أول ١١٣٣ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٢٣ ، ق ١٣٦ ، صـ ٩٣ ؛ ق ٤٩٣ ، صـ ٢٨٨ ، ١١ شوال ١١٥٣ .

أرز بيباس واللاذقية تقدر بـ ١٧٧ أردب أرز منها ١١٠ أردب ببيـاس و ٦٧ أردب باللاذقيـة) ، وجملة ثمن ذلك ١٠٣٣٥ نصف ، بمعنى أن ثمن الأردب يساوى ٥٨٣,٦ نصف فضة ، فى الوقـت الذى لم يتعدى فيه سعر الأردب فى الداخل ٣٠٠ نصف فى غالبية الأحوال ، أى أن تجارة الأرز فى الخارج كانت تحقق مكاسب كبيرة للتجار ، وخير دليل على ذلك الصـفقات والأسـعار السـابقة[1] ، وبالإضافة للشركات التجارية التى قامت بين التجار على تجارة الأرز ببياس عمل بعض تجـار الأرز على الدخول فى شركات على سفن لنقل الأرز للحد من تكاليف النقل مما يعود عليهم بفوائد كثيـرة فى ظل ارتفاع تكلفة نقل الأردب لبلاد الشام ، بالإضافة لنقل صفقات أقرانهم من التجار ممـا حقـق لهم أرباح طائلة ، فعلى سبيل المثال كون ثلاثة تجار شركة على سفينة لنقل الأرز إلى بياس[2] .

ب ـ يافا : ـ

رغم أن يافا من المدن التى تطل على البحر المتوسط ولها أهميتها كميناء رئيسى فى حركة التجارة ، إلا أن النشاط التجارى الوارد إليها وخاصة الأرز لم يكن على درجة كبيـرة ، كمـا أنـه متداخل مع بقية مدن الشام الكبرى ، مما يصعب تحديد كميات أرز متداولة فى حركة التجارة بينهـا وبين ميناء دمياط بشكل حاسم ، ومع ذلك فإن بعض الشركات التجاريةالتى نشأت بين التجار قامت بشحن كميات من الأرز إليها وأحضرت كميات من الدخان لمصر ، وهذه الشركات قامت بدور رئيسى فى سد العجز فى السلع عن طريق تبادل السلع الموجودة بيافا بالسلع الموجودة بمصر، بمعنى أنها

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٩٥ ، ق ٢٥٦ ص ١٨٢ ، ١٧ ربيع أول ١١٣٣ ؛ س ٢٨٨ ، ق ١٨٢ ، صـ ١٤٣ ، غرة ربيع أول ١١٥٧ ؛ س١٧٨ ، ق٣٦٥ ؛ ق٣٦٨ ،ص٢٨٦ ، ١٤صفر ١١٣٠ ؛ س٢٠٧ ، ق٢٤٧ ، ص٢٠٢ ، ١٦ محرم ١١٤٤ ؛ س٢٢١ ، ق١١٠ ، ص ٧٩ ، ١٢ذى الحجة ١١٥٣ ؛ س٢٢٣ ،ق١٣٦ ، ص٩٣ ، ١٨شعبان ١١٥٣ ؛ ق٣٩٦ ، ص٢٢٨ ، ١٦ رمضان ١١٥٣ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢١٠ ، ق ٦٠ ، صـ ٤١ ، ١٠ رجب ١١٤٣ .

أحدثت نوعاً من التكامل الاقتصادى عاد عليها بالربح الوفير فى المقام الأول [1] ، وشركات أخـرى قامت بتبادل الأرز المصرى بالصابون المصنوع فى يافا [2] .

وتعكس سياسة التجار المصريين فى تصريف الأرز بيافا حسن تدبير ، حيث اتخذوا من تجار يافا وكلاء عنهم لتصريف الأرز المرسل من ميناء دمياط إلى يافا ، وربما الدافع لذلك خبرة تجار يافا بوسائل تصريف السلعة فى بلادهم ، بالإضافة لأن ذلك وفر على التجار المصريين كثير من المشقة فى مدينة لا يعلمون عنها الكثير ، وقد قدرت بعض الحالات التى أرسل فيها أحد التجار المصـريين لتاجر من يافا أرز بـ ٨٢ أردب دفعة واحدة ليبيعها له هناك [3].

<u>جـ ـ صيدا : ـ</u>

إن أبرز ما يثير الانتباه فى تجارة الأرز بين دمياط وصيدا أن حكامها كانوا يتـاجرون فـى الأرز ، حيث نشأت بينهم وبين العسكر من طائفة مستحفظان علاقة قوية أساسها المصلحة التجارية المتبادلة بين الطرفين ، وقد لعب العسكر دوراً هاماً فى ذلك ، وقاموا بشحن كميات كبيرة من الأرز وأرسلوها إليهم ،

ويبدو أن تجارة الأرز كان لها دور كبير فى توثيق العلاقات التجارية بين حكام صيدا وعسكر الفرق العثمانية بمصر ، حيث حرص حكام صيدا على توثيقها لضمان تدفق شحنات كبيرة من الأرز إلـيهم باستمرار ، فعلى سبيل المثال (*شحن حسين كتخدا مستحفظان ١٥٣٠ أردب أرز أبيض إلى الوزير عثمان باشا مدينة صيدا بمركبين قياسة ، ، وأجرة شحن كل أردب اقرش أسدى*(٤٠ نصف فضة) ، ويرجع انخفاض تكلفة النقل من صيدا لدمياط ، لقربها النسبى من دمياط على عكس بياس واللاذقية

---

(1) <u>محكمة دمياط</u> ، س ٢٩٥ ، ق ٥٤٧ ، صـ ٣٩٦ ، ١٨ ربيع آخر ١٢٠٧ .

(2) <u>محكمة دمياط</u> ، س ٢٥٦ ، ق ٢٣٤ ، صـ ١٦٥ ، ١٧ رجب ١١٧٦ ،

(3) <u>محكمة دمياط</u> ، س ٢٠١ ، ق ٦١ ، صـ ٥٦ ، ٢ جماد آخر ١١٣٨ ،

Obeikandl.com

التى ارتفعت تكلفة النقل إليهما إلى ١٦٠ نصف فضة لبعدهما عن دمياط كما سبق القول .

والمؤكد أن تجارة الأرز الخارجية كانت تحقق عوائد مادية كبيرة ، كما أنها كانت فى ازدهار مستمر لدرجة أنها جذبت بعض حكام مدن الشام للتجارة فيها[1]، وبعد هذه الصفقة بما يقـــرب مـــن ٣٧ عاماً تعامل حاكم لصيدا (لم تذكر الوثيقة اسمه) على صفقة أرز مع يوسف بن عبد الله الـــذى أناب حسين بن على العلايلى فى استخلاص ثمن الصفقة من حاكم صيداً ، والواقع أن اســـتخلاص ثمن الصفقة يؤكد أن تجارة الأرز الخارجية كان يتم التعامل عليها بالأجل أحياناً [2]،

د ـــ بيروت : ـــ

شهدت الحركة التجارية بين مينائى دمياط وبيروت نشاطاً متصاعداً ، وقبل أن تغادر السفن الميناء سواء المحلية أو الأجنبية ـــ إلى جميع المناطق بصفة عامة ـــ تحصل على ترخيص بالنقل ، يتم فيه تحديد خط سيرها ونوعية السفينة وحمولتها ، وقد تتفاوت أجرة نقـــل البضـــائع (وعلـــى رأسها الأرز) حسب المسافة ، فأجرة النقل من بيروت إلى دمياط والعكس ٢,٥ قرش أسدى أى ما يعادل (١٠٠ نصف فضة) ، ويتم تسجيل قيمة الأجرة فى تذكرة أوعقد النقل الذى يحتوى على اسم قبطان الشاحنة والمرسل (التاجر) وحجم شحنته ، وفى معظم هذه الحالات يكون قبطان الشاحنة هو المسئول عما بها ، وعليه إيصال الأرز لشركاء المرسلين من دمياط إلى بيروت [3]،

---

(1) محكمة دمياط ، س ٢٠٠ ، ق ٤٢٣ ، صـــ ٣٢٤ ؛ ق ٤٥٣ ، صـــ ٣٣٨ ، ٣ رجب ١١٣٨ .

(2) محكمة دمياط ، س ٢٥٦ ، ق ٣٩ ، صـــ ٣٢ ، ١٦ ذى الحجة ١١٧٥ ،

(3) سهير محمد أحمد محمد عبد القادر : بيروت فى القرن الثامن عشر ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، ٢٠٠٢ ، صـــ ١٥١ ،

ورغم زراعة بيروت للأرز ، إلا أن الإنتاج لا يكفى الاستهلاك المحلى ، ولذلك تفاوتت الكمية المصدرة من الأرز المصرى من عام لآخر[1]، وذلك حسب احتياجات بيروت وظروف الإنتـــاج فـــى مصر ، فمثلاً فى عام (١١١٤هـــ - ١٧٠٢م) بلغت ١٠ أردب فقط ، بينما وصلت فى عام (١١٤٠هـــ - ١٧٢٧م) إلى أعلى مستوىً لها لتبلغ ١٥٤٢ أردب(أنظر ملحق ١٦)[2].

هـــ ـــ اللاذقية : ـــ

تعد اللاذقية من المدن الهامة التى تم تصدير كميات كبيرة من الأرز إليها ، حيث كان لبعض التجار وكلاء فى هذه المدينة يرسلون إليهم الأرز ، وبعد أن يتم تصريفه يقوم هؤلاء الوكلاء بشراء دخان بثمن الأرز ، ويرسلون الدخان إلى مصر للتجارة فيه [3]. وفى نفس الوقت حرص كثير مـــن التجار عند شحن صفقاتهم التجارية لمدينة اللاذقية وغيرها من مدن الشام تجنب المخاطر التى قـــد تواجههم من قرصنة بحرية للسفن التجارية الإسلامية التى انتشرت فى البحر المتوسط بشكل خطير، بالإضافة لارتفاع الأمواج مما تسبب فى غرق السفن المحملة بالأرز ، ولذلك حرص كثير من التجار على توزيع صفقاتهم من الأرز على سفن مختلفة لتفادى هذه المخاطر[4]، فعلى سبيل المثال ولـــيس الحصر شحن مجموعة من التجار ٣٣٥,٣ أردب من الأرز، وهى مقسمة كالتالى :(*للحاج بكرى ٨٠ أردب ، مصطفى حسن ٢٧ ، جلبى شاهين ٣٠ ، السيد كمال الدين ٢٥ ، الحاج أحمد قطيعة ٧٠ ،*

---

(1) المرجع السابق ، صـــ ١٧٢ .

(2) محكمة دمياط ، س ١٨٠ ، صـــ ١٤٢ ، ق ١٤٢ ،(د ت) ؛س ١٨٦، ق١١١، ٨٢ ، ١٤ ذو القعدة ١١٢٨؛ س ١٨٧، ق١٥٩، ص١٣٣؛ ق٤٩٢ ، ص٣٧٦ ، ١٨ربيع أول ١١٣٠ ؛ س ١٩٢ ، ق ١٨٧، ص١٣٩ ، ٢ربيع أول ١١٣٣ ؛ س٢٢١ ، ق١١١ ، ص٧٩ ، ١٢ذى الحجة ١١٥٣ .

(3) محكمة دمياط ، س ٢٦٧ ، ق ٩٦ ، صـــ ٧٠ ، ١٥ صفر ١١٨٥ .

(4) محكمة دمياط ، س ١٨١ ، ق ٣٠٦ ، صـــ ٣٠٤ ، ١٤ محرم ١١٢٥ .

لأحمد لقيمة ١٢ ، أحمد العلايلى ١٠ ، حسن العلايلى ٧ ، إسماعيل العزيزى ٥٠ ، لقصتندى النصرانى ٢٤ وذلك لشركائهم المقيمين باللاذقية) [1] .

وفى اليوم التالى مباشرة شحن غالبية التجار السابقين كميات أخرى من الأرز إلى اللاذقية ، وهذا فى حد ذاته وعى منهم بكيفية التعامل بحكمة مع مخاطر التجارة الخارجية ، وخاصة القرصنة البحرية التى يتعرضون لها فى عرض البحر ، ومن هنا تمثل وعيهم بتوزيع صفقاتهم التجارية على سفن متعددة ، بل وعلى أيام متعاقبة للتقليل من حدة المخاطر [2] .

و ـ عكا : ـ

تعد عكا إحدى المدن الهامة التى لعب الأرز أهمية كبيرة فى وارداتها ، ففى بداية القرن الثامن عشر وبالتحديد سنة (١١١٤هـ - ١٧٠٢م) لم تتجاوز الكمية ٨٠ أردب ، ويبدو أن الاضطرابات التى حدثت بين العسكر فى القاهرة (١١٢٣هـ-١٧١١م) كانت السبب الرئيسي لانخفاض الكميات الصادرة فى بداية القرن، ليس إلى عكا فقط بل إلى جميع المناطق ،حيث كان لهذه الاضطرابات أثار سيئة على حركة التجارة الداخلية والخارجية . وقد ارتفعت هذه الصادرات بشكل كبير عام (١١٢٨ هـ- ١٧١٥ م) ، حيث بلغت١٧٦٥ أردب ، ثم إنخفضت بالتدريج فى العام التالى مباشرة (١١٢٩ هـ - ١٧١٦ م) ، لتستقر عند ٩١٩ أردب[3]. ويتضح من خلال الوثائق أن معظم سنوات الدراسة لم ترد فيها أى إشارة لتصدير الأرز إلى عكا (أنظر ملحق١٦) .

وقد حرص بعض تجار الأرز بعكا على شراء حواصل واستثمار أموالهم فى شراء الأرز وتخزينه بهذه الحواصل طلباً فى زيادة الأسعار وكنوع من الاحتكار ، وعندما يحين الوقت المناسب

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٣٣٨ ، صـ ٢٦٢ ، ١٦ ذى الحجة ١١٢٩ .

(٢) محكمة دمياط ، س ، ١٨٧ ، ق ٣٣٩ ، صـ ٢٦٣ ، ١٧ ذى الحجة ١١٢٩ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٨٨ ، ق ٧٤ ، صـ ٤٧ ، ٢ ربيع أول ١١٢٩ .

تتم عملية بيع الأرز ، كما كون البعض الآخر شبكات تجارية فى بلاد الشام لإمداد مدنها بما تحتاجه من الأرز ، وفى حالة زيادة كمية الأرز المطروحة فى أسواق إحدى المدن مثـل عكـا فـى بعـض السنوات يتم إرسال جزء منه لمدينة أخرى مثل بيروت فى محاولة لسد العجز فيها ، وهذا يعنى أن هؤلاء التجار نوعوا نشاطهم التجارى فى أسواق متعددة،ولم يعتمدوا على سوق واحد قد يتعرضون فيه لخسائر فادحة ، فتقوم بقية الأسواق الأخرى بدور إعادة التوازن وتعوضهم عن خسائرهم (1).

وعلى الجانب السياسى لعب الأرز دوراً حاسماً فى الصراع الذى دار بين على بك ومحمد أبو الذهب على السلطة ، حيث تسبب فى صمود الأول فترة قبل هزيمته على يد أبو الذهب ، عندما لجأ إلى ظاهر العمر بعكا . وقد لعبت السفن الأوروبية دوراً كبيراً فى إمداد على بك بالأرز ، حيث كـان لمخالفتها لأوامر أبو الذهب بالذهاب إلى عكا دور رئيسي فى إمداد على بك بشحنات من الأرز فى غاية الأهمية ، كان فى أمس الحاجة إليها خلال إعداد ترتيباته للعودة إلى مصر بعد فـراره لعكـا عقـب هزيمته على يد تابعه أبو الذهب عام (١١٨٦هـ ١٧٧٢ م)، ولمواجهة ذلك الموقف الصعب أصدر أبو الذهب فرمان فى أواخر مارس(١١٨٧هـ ١٧٧٣م) أنذر فيه القنصل الفرنسى فى مصر بأنه فى حالة استمرار القباطنة الفرنسيين بإمداد على بك بالأرز فإنه سيلجأ لمصادرة البضـائع الفرنسـية ، وبالفعل قام بالقبض على قبطان فرنسى كان قد شحن أرز إلى عكا ، والمؤكد أن منع إمدادات الأرز لعكا كانت السبب المباشر لعدم صمود على بك أمام أبو الذهب وهزيمته فى نهاية الأمر .

وهكذا يتضح الدور الذى يمكن أن تلعبه سلعة تجارية كالأرز فـى حسـم المعـارك العسـكرية (2).

وقبيل نهاية القرن الثامن عشر احتكر بعض باشوات عكا ــ وعلى رأسهم أحمـد باشـا الجـزار ــ

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٨٦ ، ق ٣٠٤ ، ٢٠٥ ، صـ ٢٠٢ ؛ ق ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٣٢٢ ، صـ ٢١٢ - ٢١٣ ، ١٥ رجب ١١٢٨

(٢) عبد الوهاب بكر : ميناء دمياط ودوره فى العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الليفانت خلال القرن الثامن عشر ، " سيمنار بآداب القاهرة " دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ ، صـ ٥٩ - ٦٠ .

شراء الأرز المصرى من الموانئ الشامية ، وقام ببيعه بأسعار خيالية ، مما أدى لارتفـــاع أســعاره بعكـــا بشكل كبير [1] .

ل ـ طرابلس : ـ

لم تكن طرابلس أقل حظاً من مثيلاتها ـ مدن الشام الأخرى ـ حيث مثل الأرز المصرى مصدراً رئيسياً فى واردات طرابلس ، فعلى سبيل المثال بلغت صادرات الأرز إليها من ميناء دمياط عام (١١١٣هـ - ١٧٠١ م) ١٨ أردب ، وبلغت أقصى ارتفاعاً لها عام (١١٢٩هـ - ١٧١٦ م) لتبلغ ٤٤٧٠ أردب ، ثم انخفضت فى العام التالى مباشرة إلى ٢٥٠ أردب ، وبلغت فى عام (١١٤٨ هـ - ١٧٣٥م)٩٥ أردب، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى١٩٥أردب ، وهكذا يمكن القول بأن مدن الشام كانت أسواقاً رائجة للأرز ، والذى شجع على ذلك شدة احتياج هذه المدن للأرز ، نتيجة فقرها فى إنتاجه .

أما عن حجم الصادرات من ميناء دمياط إلى مدن الشام عامة ، فقد بلغت فى بعض السنوات مثل سنة (١١٢٩هـ ١٧١٦م) ٢٢٣٥٨ أردب ، وسنوات أخرى لم تجاوز ١٠٠٠ أردب هذا خلاف الأرز الميرى المقرر على دمياط ، والأرز المصدر إلى جزر البحر المتوسط والأناضول ؛ بمعنى أن ميناء دمياط قد استأثر بنصيب كبير من صادرات الأرز المصرى المخصص للتجارة الخارجية .

ويبدو من المنطقى تماماً القول بأن صادرات الأرز من ميناء دمياط والموانئ المصرية عامة كانت ترتفع صعوداً وهبوطاً رواجاً وكساداً ، وهذا مرتبط فى المقام الأول بالظروف السياسية والأمنية لمصر ، ومدى وفرة أو ندرت مصادر مياه الرى اللازمة لخدمة المحصول ، واتساع أو انحسار المساحة المحصولية المرتبطة فى المقام الأول بارتفاع أو انخفاض أسعار الأرز داخلياً وخارجياً [2] .

---

(١) سحر حنفى : مرجع سابق ، صـ ٧٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ١٩ ، ص ٢١ ، ١٨ ربيع أول ١١٢٩ ؛ ق ٤٥ ، ص ٤٠ ، ١٣ ربيع آخر ١١٢٩ ؛ س ١٨٨ ، ق ١٥٤ ، ص ١٠١ ، ٩ صفر ١١٢٩ .

٥ ـ صادرات الأرز لبلاد الحجاز : ـ

لعبت السلع الغذائية المصرية دوراً حيوياً فى التبادل التجارى بين مصر والحجاز ، لحاجـة الأخير للمحاصيل الزراعية بسبب طبيعة المناخ والتربة التى جعلت الحجـاز عـاجزاً عـن الوفـاء باحتياجاته الخاصة من الغذاء ، فضلاً عن الاحتياجات الموسمية فى موسم الحـج لسـد احتياجـات الحجيج الوافدين إليه، ولذا لعب تجارمصر والحجاز دوراً رئيسياً فى تصدير كثير من السلع المصرية إلى الحجاز ٠ ويجب فى بداية الأمرالتفريق بين المعونات العينية التى كان النظام السياسى فى مصر يرسلها إلى الحجاز بناءً على أوامر الدولة العثمانية ، وبين الحركة التجارية التى يقوم بها التجار ٠

وقد تبين من خلال الدراسة عدم وجود معونات عينية من الأرز ، وإنما جميع العمليات التجارية قام بها التجار ، وإن كانت بعض الدراسات قد قدرت ما تصدره مصر إلى الحجاز من الأرز بـ ٥٠٠ أردب كل عام ، وأرجعت انخفاض هذه الكمية إلى استيراد الحجاز لكميات كبيرة من الأرز الهندى[1] ٠ ورغم عدم وجود أدلة قاطعة على حجم الكمية المصدرة من الأرز المصرى إلى الحجاز ، إلا أن بعض الدراسات تؤكد حصول الحجاز على كميات محدودة من الأرز[2] ٠وقد أثبتت الوثائق فى بعض الأحيان ضخامة الكميات المُرسلة من الأرز على المستوى الفردى والجماعى ، على الأقل خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ، فمثلاً أرسل على بن درقاضى المطرلى وهو من أعيان تجار بـولاق إلـى وكيله سليمان فى جده ٤٠٩ أردب أرز أبيض ليقوم ببيعها له هناك[3] وأيضاً حسـين بـن محمـود

---

(١) حسام عبد المعطى : مرجع سابق ، صـ ١٣١ ٠

(٢) جيرار : مصدر سابق جـ ٤ ، ص ٢٨٥ ٠

(٣) محكمة القسمة العسكرية ، س ٩٨ ، ق ١٥٦٧ ، صـ ٨٤٤ ، ١٢ ربيع ثانى ١١١٨ ؛ حسام عبد المعطى : مرجع سابق ، صـ ١٣٤ ٠

المعروف بالأكشى الذى أرسل للحجاز ٤١ أردب ليبيعها هناك (1)، والشيخ على بـــن إبـــراهيم مـــن طائفة عزبان الذى أرسل عام (١١٢٤ هـــ - ١٧١١م) صفقة أرز ثمنها ٣٢٤٠ نصـــف فضـــة لوكيله على إلياس ليقوم ببيعها بالحجاز(2) ، بالإضافة لأن ثلاثة تجار فقط فى عام (١١٢٨ هـــ - ١٧١٥م) أرسلوا لجدة ٦٦١ أردب ، فضلاً عن ٣٥٨ أردب أخرى ، وعلـــى الـــرغم مـــن صـــغر الشركات التى تكونت على تجارة الأرز للحجاز ، إلا أنها تؤكد وجود صلات تجاريـــة علـــى كميـــات كبيرة فى بعض السنوات قياساً بظروف الحجاز ، فأحياناً تتعدى هذه الكميات آلاف الأرادب ، وأحياناً أخرى لا تتعدى ٣٠٠ أردب ، والحقيقة أنه لا يمكن قياس الصادرات للحجاز بناءً علـــى الكميـــات السابقة ، فالمؤكد أنها تزيد عن ذلك بكثير ، والدليل على ذلك أن بعض العائلات تخصصت فى تجارة الأرز للحجاز ، وعلى رأسها عائلة أبو قوره التى تعد من أكبر العائلات التى مارست تجارة الأرز فى مصر آنذاك ، فلا يعقل أن تقوم هذه العائلة المتخصصة فى تجارة الأرز للحجاز بشحن كميات صغيرة فى الوقت الذى تتبوأ فيه مكانة مرموقة فى عالم تجارة الأرز ، فعلى سبيل المثال كان لأحمـــد بـــن محمد أبو قوره وكيل فى ينبع وهو أبو بكر عباس ، ووكيل آخر فى جدة يدعى على عاشور ، وكان يرسل إليهما الأرز ويرسلان إليه البن وغيره من السلع ، كما كانا يعملان وكيلين لأخيه على أيضـــاً ،الذى أرسل إليهما فى عام (١١٦٣هـــ - ١٧٤٩م) ٤٣٠ أردب أرز (3)، ويمكن القول بأن وجـــود وكلاء لهم يؤكد تشعب تجارتهم بالحجاز وضخامة الكميات المرسلة ، فمن المستحيل وجود وكـــلاء لكميات صغيرة . بالإضافة لتجار آخرون مارسوا تجارة الأرز لبلاد الحجاز ، فمثلاً قام على القيسرلى بنقل صفقة أرز من دمياط إلى ميناء السويس تمهيداً لشحنها للحجاز ، وقدر ثمنهـــا بـــــ ٢٨٠٤٣

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٥ ، ق ٦ ، صـــ ٥ ، ١٤ صفر ١١١٦ .

(٢) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٠٢ ، ق ٢٤٦ ، صـــ ١٥٥ ، ٣ صفر ١١٢٤ .

(٣) محكمة القسمة العسكرية،س١٦٢ ،ق٣٩٦، ص٢٦٣(دت) ؛ حسام عبد المعطى :مرجع سابق، ص ١٣٤، ١٣٥.

نصف فضة ، مما يدل على كبر حجمها[1]. وعلى الجانب الآخر حاول بعض العسكر الذين رغبوا فـى أداء فريضة الحج استثمار جزء من أموالهم فى تجارة الأرز أثناء ذهابهم لأداء الفريضة ،بمعنى أنهم صرفوا صفقاتهم التجارية بأسواق بلاد الحجاز وخاصة جدة بجانب أدائهم لفريضة الحج[2].

والمؤكد أن النشاط المكثف والمتشعب لبعض التجار فى الداخل والخارج بمناطق أخرى كبلاد الشام مثلاً ، كان من الأسباب المباشرة لتوكيل أصدقائهم بتصريف صفقاتهم التجارية نيابـةً عـنهم ببلاد الحجاز ، وبلغت هذه الصفقات فى بعض الحالات ٤٠٠ أردب من الأرز [3]. ويمكن القول بـأن تجارة الأرز على مستوى التجار ـ لبلاد الحجاز ـ لم تكن قوية. وعلى النقيض من ذلـك مـارس بعض الوزراء تجارة الأرز لبلاد الحجاز بشكل مكثف ، ويبدو أن قصر مدة ولاية الوزراء كانت مـن العوامل الرئيسية لإسهامهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة فى تجارة الأرز ، وذلك فى محاولة منهم لتعويض الأموال التى أنفقوها فى سبيل الوصول لهذا المنصب ، حيث كانـت تجـارة الأرز المجـال الخصب الذى يمكن أن يحقق لهم مكاسب سريعة تعوضهم جانباً كبيراً من الإنفاقات التى أنفقوهـا . ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء الوزراء لم يشاركوا بشكل علنى (مباشر) فى تجـارة الأرز، حيـث شاركوا تجار الأرز وبعض كبار العسكر على صفقات كبيرة لبلاد الحجاز، وبطبيعة الحال فإن الفائـدة عادت على الطرفين، فالوزراء مارسوا تجارة الأرز بشكل غير مباشر ، وذلك فـى محاولـة مـنهم لتجنب إثارة الإدارة المركزية باستانبول عليهم لممارستهم التجارة بجانب مناصبهم كوزراء .

ولكن التساؤل الذى يفرض نفسه ، لماذا مارس غالبية الوزراء التجارة لبلاد الحجاز خاصـة رغـم ظروفها البيئية الصعبة وقلة سكانها وجود أقاليم أخرى أكثر نشاطاً فى طلب الأرز المصرى؟ .

---

(1) محكمة دمياط ، س ٢٠٤ ، ق ١٦٥ ، صـ ١٦٠ ، ١٠ صفر ١١٤٢ .

(2) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٤٦ ، ق ١١٢ ، صـ ٨٧ ، (د ت) سنة ١١٥١ .

(3) محكمة دمياط ، س ٢٣٠ ، ق ١٨٩ ، صـ ١٣٨ ، ٢٨ رجب ١١٥٦ .

لا شك أن اهتمام الدولة العثمانية بإقليم الحجاز كان من الأسباب الرئيسية لـذلك ، وعلـى فرض علم الإدارة المركزية باستانبول بممارسة وزرائها بمصر التجارة لبلاد الحجاز ، فمن المؤكـد أنها كانت تغض الطرف عن ممارسة وزرائها بمصر للتجارة ، لاعتبار ذلك ـ من وجهة نظرهـا ـ عمل من أعمال الخير للحجاز وأهله ، حيث كان حرص العثمانيين الدائم استقرار هذا الإقلـيم فـى المقام الأول ، وتلبية كافة احتياجاته سواء عن طريق التجارة أو الإخراجات العينية المقـررة لـه ، نظراً لوجود الأماكن المقدسة .

أما بالنسبة للفائدة العائدة على شركاء الوزراء فى التجارة (التجار والعسكر العاملين بتجارة الأرز) ، فلا شك أنهم حصلوا على مميزات كثيرة ، منها مثلاً حصولهم علـى تسـهيلات جمركيـة بالموانئ وخاصة بالسويس ، فهم فى المقام الأول شركاء الوزراء ، فضلاً عن أن ذلك يزيـد مـن نفوذهم فى المجال التجارى ويجعلهم يتبوءون مكانة اجتماعية مرموقة لمشاركتهم الوزراء ، فعلـى سبيل المثال قامت شركة على تجارة الأرز بين (*محمد باشا مصر ومحمد بن إيواز بلـغ رأسـمالها ١,٦٥٧,٣٠٠ نصف فضة على تجارة أرز قدرها ٢٥٥ أردب ، بالإضافة لكميات أخرى من القمـح والعدس إلى جدة*) . ورأسمال هذه الشركة يؤكد بروز رأسمالية تجارية قوية نشأت فى بداية القرن الثامن عشر توجهت لاستثمار أموالها فى تجارة الأرز لبلاد الحجاز ، وهذا يؤكـد أن تجـارة الأرز كانت فى تنامى مستمر لدرجة أنها جذبت الوزراء للتجارة فيها ، فضلاً عن امتلاكهم (الوزراء) سفن فى البحر الأحمر لنقل البضائع لبلاد الحجاز كنوع من أنواع تعدد الأنشطة الاستثمارية .

ومما سبق يتضح أن تجارة الأرز لبلاد الحجاز لم تكن ضعيفة بدرجة كبيـرة ، وأن البيئـة الصحراوية لم تكن حائلاً أمام تجارة الأرز للحجاز ، وإن كانت أقل بكثير من بلاد الشام نظـراً لقلـة الكثافة السكانية بها . والمؤكد أن حركة تجارة الأرز للحجاز كانت تزداد بشكل كبير قبيل موسم الحج عنه طوال العام [1] .

---

(١) محكمة القسمة العسكرية ، س ٩٥ ، ق ٥٩٩ ، صـ ٣٧٧ – ٣٧٨ ، ١٠ ربيع أول ١١١٥ .

٦ ــ مناطق الأناضول وجزر البحر المتوسط : ــ

نشطت حركة التجارة بين مصر وسائر النواحى التابعة للدولة العثمانية فى الأناضول وجزر البحر المتوسط ،وقد كان لميناء الإسكندرية بطبيعة قرب موقعه الجغرافى من هذه المناطق النشاط الأكبر فى حركة التجارة معها ، حيث كانت معظم شحنات الأرز تتجه من ميناء الإسكندرية إلى الأناضـــول وجزر البحر المتوسط ، كما كان لميناء دمياط صلة تجارية بهذه المناطق ، ولكن على نطاق ضيق .

وكان لأزمير وهى إحدى المدن والموانئ الهامة بالأناضول حظاً وفيراً من تجارة الأرز مـــع ميناء الإسكندرية ودمياط فى بعض سنوات القرن الثامن عشر . ويبدو أن بعض الشركات التى نشأت على تجارة الأرز لأزمير كان لها دور فى تنشيط حركة التجارة التى قامت علـــى أكتـــاف الـــوكلاء التجاريين بأزمير ، الذين عملوا على ترويجها بشتى الطرق ، مما أدى لتنشيطها بشكل كبير ، وخير دليل على ذلك رءوس أموال بعض الشركات التى بلغت ٤٦٦٧٠ نصف فضة فى بداية تكوين الشركة ،مما يدل على ضخامة صادرات الأرز لأزمير[1] . بالإضافة لبعض الصفقات التجارية الكبيـــرة التـــى بلغت فى بعض الأحيان أكثر من ٤٠٠ أردب من الأرز [2] .

وقد حرص تجار الأرز ذوى الصفقات التجارية الضخمة على استئجار سفن لنقل صـــفقاتهم وصفقات التجار الآخرين إلى أزمير ، وذلك فى محاولة منهم للحد من تكـــاليف النقـــل ، بالإضـــافة لحصولهم على آجر شحن صفقات التجار الآخرين ، مما عاد عليهم بفوائد كثيـــرة . كمـــا حـــرص بعضهم على تجنب شحن بضائع أخرى سريعة الفساد ــ فى نفس السفن ــ خشية أن تكـــون ســـبباً مباشراً لتلف الأرز قبل وصوله للجهة المراد وصوله إليها [3] .

---

(١) محكمة رشيد ، س ١٣٦ ، ق ٢١٤، صـــ ١٥٢ – ١٥٣ ، ٢٠ صفر ١١٤٢ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٣٨٦ ، صـــ ٣٠١ ، غرة ذى الحجة ١١٢٩ .

(٣) محكمة الإسكندرية ، س ٨٩ ، ق ٤٣٣ ، صـــ ٢٣٨ ، ٢٧ ذى الحجة ١١٧٣ .

ولم تكن بقية المناطق مثل رودس وسلانيك وكريت وأضالية أقل حظاً فـى تجـارة الأرز ، ولكن هذه المناطق يصعب تحديد كميات محددة لها نظراً لأنه عند شحن السفن لا تحدد كمية كل جهة على حده ، وتزداد تجارة الأرز إلى هذه المناطق والجزر بدرجة كبيرة فى حالة حدوث أزمات غذائية بها ، فتصدر الأوامر إلى الإدارة بمصر بالتحرك وشحن كميات من الأرز لإنقاذ أهل هذه الجزر، فعلى سبيل المثال صدر أمر بشحن ٤٥٠ أردب أرز بناءً على طلب قاضى إحدى الجزر ،(لم تحدد الوثيقة أسم هذه الجزيرة)، وفيها تعهد القبطان بألا يبيع شيئ من ذلك للنصارى الإفرنج(الأوروبيين) [1] .

وبالنسبة لجزيرة قبرص فقد شهدت حركة التجارة بينها وبين دمياط ـ نظراً لقربها منها ـ نشاطاً ازداد فى بعض السنوات ، والمؤكد أن الأرز المصرى كان لـه دور رئيسـى فـى مواجهـة الأزمات الغذائية التى تعرضت لها قبرص فى بعض السنوات ، فعلى سبيل المثال حينمـا تعرضـت قبرص لأزمة غذائية حادة فى عام (١١٢٩هـ - ١٧١٦م) حضر نعمان باشا حاكم قبـرص إلـى دمياط لطلب الإمدادات الغذائية لمواجهة الأزمة التى تعانى منها الجزيرة ، وحسب تعبير الوثيقة : (*وذكر أنه لم يكن الآن بالجزيرة أرزاً ، وحصل لهم من جراء ذلك غاية المشقة ، وأنهم يطلبون من الصدقات العليا إرسال جانباً من الأرز ووسق ذلك بغليون* ٠٠٠٠)، وبناءً على ذلك صدر أمر من الديوان العالى بمصر بشحن غليون إنجليزى بـ ٤٥٠ أردب أرز لمواجهة الأزمة بقبرص [2] .

والجدير بالذكر أنه قبيل قدوم الحملة الفرنسية تدهورت حركة التجارة الخارجية بصفة عامة نتيجة للصراعات الداخلية ، وعقب مجيئ الحملة توقفت حركة التجارة الخارجية عامة ، فلـم تـرد بسجلات المحاكم أى إشارة لتصدير الأرز ، وذلك نظراً لحصار الإنجليز للشواطئ المصـرية . وهـذا يعنى أنه ليس من الإنصاف أن نلقى بمسئولية تدهور حركة التجارة الخارجية بصفة عامة وتجارة

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٦٨ ، ق ٢٠٤ ، صـ ١٢٧ ، ٢٠ صفر ١١٣٨ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٧ ، ق ٢٣ ، صـ ٢٣ ، ١٩ ربيع أول ١١٢٩ ؛ س ١٨٧ ، ق ٢٤٦ ؛ ق ٢٥٤ ، صـ ٢٥٩ ؛ س ١٨٨ ؛ ق ٣٣ ، صـ ٢٢ ؛ س ١٩٤ ، ق ١٧ ، صـ ١٥ (د ت) .

الأرز بصفة خاصة على كاهل الفرنسيين بالكلية ، حيث أنها كانت أخذه فى التدهور بشكل تـدريجى قبل مجيئهم ، وتحديداً منذ حركة على بك ،ويمكن القول بأن مجيئهم (الفرنسيين) قضى عليها تماماً ، وعقب خروج الفرنسيين عادت صادرات الأرز تستأنف نشاطها ، ولكن على نطاق ضيق عما سبق ، حيث لم يعد الأرز يحتل مكان الصدارة بين الصادرات ، ويمكن القول بأن هذا التدهور لتجـارة الأرز كان إيذاناً ببدأ مرحلة جديدة للزراعة التجارية فى مصر ، وبعبارة أخرى للاقتصاد الزراعى المصرى ، حيث أفسح الأرز الطريق على مصراعيه أمام القطن بشكل تدريجى فى القرن التاسع عشر [1].

٧ ـــ صادرات الأرز إلى بلاد المغرب العربى : ـــ

لعب ميناء الإسكندرية الدور الرئيسي فى حركة التجارة بين مصر وبلاد المغـرب العربـى لطبيعة قرب موقعه الجغرافى من هذه البلاد ، ويتضح من خلال تتبع حركة التجارة بين مصر وبلاد المغرب العربى أن التجار المغاربة هم الذين سيطروا على تجارة الأرز بين مصر وبلاد المغرب ، وقد بلغ التخصص الشديد فى هذا المجال لدرجة أن التجار عملوا فى المقام الأول على تنشـيط الحركـة التجارية بين مناطق نشأتهم ومصر ، فالتاجر الطرابلسى عمل على تنشيط الحركة التجارية بين مصر وطرابلس الغرب والتونسى والدرناوى ... إلى غير ذلك ، وربما ينطبق الأمر على جميع المدن الأخـرى ببلاد المغرب ، فضلاً عن أن جميع التجار مارسوا نشاطهم التجـارى دون أى قيـود ، واسـتثمروا أموالهم فى تجارة الأرز بين مصر وبلاد المغرب ، وبذلك تمكنوا من تنمية ثرواتهم ، فمثلاً كان هؤلاء التجار يأتون بسلع بلادهم لتصريفها فى الأسواق المصرية ، ويعودون محملون بالسـلع المصـرية وخاصة الأرز ، وتشتد حركة التجارة لتصل إلى قمة رواجها بين مصر وبلاد المغرب مع قرب موسم

---

(1) محكمة دميـاط ، س٢٨١ ، ق ٩٧ ، ص٧٤ ، ١٧ ربيـع أول ١١٩٤ ؛ ق ١٨٦ ، ص ١٤٤ ، ٢٢ ذو القعـدة ١١٩٣ ؛ س ٢٩٥ ، ق ٨٨ ، صـ ٦٠ ، ٥ ذو القعـدة ١٢١٧ ؛ محكمـة رشـيد ؛ س ١٩٨ ، ق١١٧٨ ، ص٥١٤ ، ١٠ ربيع أول ١٢١٢ ؛ س ٢٠١ ، ق ٤٠٧ ، ص١٣٣ ، ٢٧ جمـاد أول ١٢١٨ ؛ محكمة الإسكندرية ؛ س ١٠٨ ، ق ١٨٧ ، صـ ١٠٤ ؛ ق ١٩٧ ، صـ ١٠٧ ؛ ق ٢١٨ ، صـ ١١٧ ؛ ق ٢١٩ ، صـ ١١٨ ، غرة ربيع أول ١٢١٩ ؛ س ١١٠ ، ق ٢٢٠ ، صـ ٢١٨ ؛ ق ٢٢٧ ، صـ ١٢١ ؛ ق ٢٥٤ ، صـ ١٣٤ ، ١٤ ربيع ثانى ١٢١٩ .

الحج، حيث يأتى الحجاج بسلع بلادهم لتصريفها بالأسواق المصرية أثناء مـروروهم بهـا ، وعنـد عودتهم بعد أداء فريضة الحج يعودون محملين بالسلع المصرية ومنها الأرز الذى يعودون بكميات كبيرة منه، بمعنىأنهم يستثمرون أموالهم فى التجارة ذهاباً وإياباً ، هذا على المستوى الفردى[1].

أما على المستوى الجماعى فقد لعبت القوافل التجارية دوراً رئيسياً فـى تنشـيط الحركـة التجارية بين مصر وبلاد المغرب ، حيث قامت بدور حيوى فى تصريف السلع المغربية فى الأسواق المصرية والسلع المصرية فى أسواق بلاد المغرب[2]. ومن أهم المدن التى تم تصـدير الأرز إليهـا ببلاد المغرب درنا ، بنى غازى وطرابلس الغرب ، تونس ، الجزائر .

أ ــ درنا : ــ

تعد درنا من أهم المناطق التى شهدت نشاطاً متزايداً فى تجارة الأرز، ويرجع ذلك لقربها من الحدود المصرية وموقعها كميناء تجارى على البحر المتوسط ،مما جعلها تستحوذ على النشاط الأكبر من تجارة الأرز لبلاد المغرب العربى ، بالإضافة لقربها من ميناء الإسكندرية . ولعب تجـار درنـا دوراً رئيسياً فى تنشيط تجارة الأرز بين ميناء الإسكندرية ودرنا . وقد ذخرت الإسـكندرية بصـفة عامة وميناءها بصفة خاصة بأعداد لا يستهان بها من التجار الدرناويين الذين قاموا بشحن كميـات كبيرة من الأرز لدرنا ، كما كون بعض التجار المصريين شركات لإمداد التجار من أهالى درنا بمـا يحتاجون إليه من أرز لتصريفه فى أسواق درنا ، ورغم صغر حجم هذه الشركات على تجارة الأرز ، إلا أنها تؤكد وجود صلات تجارية بين مصر ودرنا [3] . ومن الطريف أن النساء كونت شركات على تجارة الأرز وإرساله إلى بلاد المغرب ، وهذا يؤكد أن حرية التجارة فى شمال أفريقيا بل ولجميـع

---

(1) محكمة الإسكندرية ، س ٦٧ ، ق ١٧٦ ، ص ٩١ ، ١٥ ذى الحجة ١١٣٣ ؛ س٧٨ ، ق٣٥٨ ، ص٢٤١ ، ٨ شعبان ١١٥٧ ؛ س ٨٨ ، ق ٨٣٩ ، صــ ٣١٣ ، (د ت) سنة ١١٨٠ .

(2) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، صــ ٢٩٢ .

(3) محكمة الإسكندرية ، س ٩١ ، ق ٥٨٤ ، صــ ٤٢٨ ، ١٤ رجب ١١٨٤ .

المناطق كانت مكفولة للجميع وليست حكراً على الرجال فقط ، بل أن النســاء ساهمت بقــوة فــى المجــال التجارى آنذاك ، بطريقة مباشرة وغير مباشرة (توكيل من ينوب عنهم) [1] .

ومن الطبيعى أن تلعب الشركات التجارية دوراً رئيسياً فى تبادل السلع بين مصر ودرنــا ، فمثلاً كان الشركاء يقومون بتصدير الأرز إلى درنا وتصريفه فى أسواقها ، وبعد ذلك يقومون بشراء أغنام بثمن الأرز ، ويتم إرسالها إلى مصر للتجارة فيها ، والمؤكد أن أسعار الأرز فى درنا ترتفــع بشكل كبير عنه فى مصر ، وأسعار الأغنام فى درنا تكون منخفضة ، بمعنى أن التجــار اســتثمروا أموالهم فى سلعة منخفضة القيمة فى مصادرها الرئيسية (الأرز فى مصر) ، وقاموا بعرضها فــى مناطق ترتفع فيها أسعار هذه السلعة (درنا) . وعلى العكس من ذلك قاموا بشراء أغنام أسعارها منخفضة فى مناطق نشأتها (درنا التى معظمها بدو) وقاموا بنقلها لمصر، وبذلك حقق التجار مكاسب طائلة من خلال تبادل السلع بين مصر ودرنا ، ومن هنا لعب التجار دوراً رئيسياً فى نقل السلع مــن المناطق الغنية بها إلى مناطق أخرى تفتقر إليها . وتزداد عمليات تبادل الأرز بالأغنام بشكل كبيــر مع قرب موسم الحج [2]، مما ساعد على تنشيط الحركة التجارية أثناء موسم الحج بصفة خاصــة ، وطوال العام بصفة عامة ، حيث وجدت السلع المصرية سوقاً رائجة فى بلاد المغرب، ووجدت السلع المغربية إقبالاً شديداً من قبل المصريين [3] . وتعد أكبر صفقة تم تداولها فى درنا ١٥٠ أردب أرز (*لأعراب الجبل فى درنا*) . وبطبيعة الحال فإن السفن المحملة بشحنات الأرزعند خروجها للمناطق البعيدة فى بلاد المغرب تحمل شحنات أرز للمناطق التى تمر عليها فى طريقها ، وبذلك يكــون مــن الصعب معرفة كمية كل منطقة على حده ، حيث أن الكمية يتم ذكرها جملة واحدة وبجانبها المــدن التى ستصل إليها الكمية، وزادمن الصعوبةأيضاً أن كثيرمن الشحنات يتم تقييمها بالأموال لا بالأردب ،

---

(١) محكمة رشيد ، س ١١٢ ، ق ٤٦٩ ، صـ ٢٨٩ ، ٢٥ ربيع ثانى ١١٢١ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٧٨ ، ق ٣٥٨ ، صـ ٢٤١ ، ٨ شعبان ١١٥٧ .

(٣) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، صـ ٢٩٣ .

بالإضافة لعدم ذكر كمية محددة لكل منطقة بعينها [1] ، أى أنه لا يتم ذكر الصفقات بالأردب أو الزنابيل ،مما زاد من صعوبة تحديد كمية محددة لتعطى بيانات صحيحة لكل مدينة من بلاد المغرب [2].

واستمراراً لتبادل السلع التى تؤدى للتكامل كان القمح المغربى يمثل أهم السلع التى ترد إلى مصر فى فترات الأزمات الغذائية ، فقد كانت ساحة الغلال فى الإسكندرية منفذاً تجارياً هاماً لهذه السلع ، وفى المقابل كان الأرز وغيره من الحبوب يتم تصديرها من الإسكندرية لبلاد المغرب دون أن تتعرض إلى المنع أو الرقابة التى كانت تتعرض لها الصادرات المصرية إلى دول أوروبا ، غير أن الصادرات إلى بلاد المغرب ، وخصوصاً درنا قد تعرضت فى بعض الفترات للحظر ، فقد شدد مراد بك وإبراهيم بك على هذا الحظر مهددين من لا يمتثل إلى حظر التصدير لهذه المناطق بقولهم : (*إلى قاضى الشرع الشريف وأمير السدادرة وكامل أعيان الإسكندرية ،بعد السلام عليكم لا يخفاكم أن حال وصول هذا المكتوب لكم تمنعوا إرسال الأرز والغلال والمراكب إلى درنا أو البلاد التى بقربها ، وكل من أرسل شيئ ولو مركب فارغ لم يلوم إلا نفسه وذنبه فى عنقه ، ولذلك يجب أن تكونوا على بصيرة من ذلك*) [3].

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س ٦٢ ، ق٢٣ ، ص١٣ ، أخر جماد أول ١١٠٨ ؛ س ٦٧ ، ق٤ ، ص٢ ، أواخر محرم ١١٣٣ ؛ ق ٢٧٥ ، صـ ١٩١ ، ١٥ ذى الحجة ١١٣٣ ؛ س٦٨ ، ق٣٢ ، ص٢٢ ، ٣ ذى الحجة ١١٣٣ ؛ س ٩١ ، ق ٥٨٤ ، ص ٤٢٨ ، ١٤ رجب ١١٨٤ ؛ س ١٠٢ ، ق ٧٧ ، ص ٤٣ ، ١٤ جماد آخر ١٢٠١ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٦٧ ، ق ٤ ، صـ ٢ ، أواخر محرم ١١٣٣ ؛ ق ١٧٦ ، صـ ٩١ ، ١٥ ذى الحجة ١١٣٣ .

(٣) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، صـ ٢٩٣ – ٢٩٤ .

ب ــ بنى غازى وطرابلس الغرب : ــ

لم تكن طرابلس وبنى غازى أقل حظاً من درنا فى النشاط التجارى ، وربما يرجع ذلك إلــى قصر المسافة بين مصر عامة وميناء الإسكندرية خاصة وهاتين المدينتين ، مما جعلهما يســتحوذا على كميات كبيرة نسبياً من الأرز المصدر لبلاد المغرب ، قياساً إلى ظروف هذه البلاد ٠
وقد ساهمت الشركات التجارية المتخصصة فى تجارة الأرز لبنى غازى وطرابلس بدور فعــال فــى تنشيط حركة التجارة بين مصر ومدن المغرب ، فقام بعض التجار بتكوين شركات لاستثمار رءوس أموالهم ونظروا إلى الأرز على أنه السلعة الرائجة فى مجال التسويق التى ستزيد مــن أربــاحهم ، وغالباً ما تكون لهذه الشركات وكلاء لتسلم الأرز عقب وصوله لبنى غازى وطرابلس ، وفى حالــة عدم وجود وكلاء للشركة فى حالة صغرها ، فإن أحد الشركاء يقيم بمصر ، والآخر بطرابلس للقيام بالإجراءات اللازمة لتصريف الأرز فى الأسواق(١)٠ ومن الجدير بالذكر أن السفن الأوروبية قامــت بدور فعال فى نقل الأرز إلى بنى غازى وطرابلس(٢) وبصفة خاصة السفن الإنجليزية والفرنسية(٣)٠

ولم تكن بنى غازى وطرابلس بالزيادة السكانية التى تتيح لهما استهلاك كميات كبيــرة مــن الأرز ، بالإضافة لأن ظروفهم المعيشية لم تكن مهيأة بالدرجة التى تجعلهم يســتهلكون الأرز علــى نطاق كبير ، فمعظم هذه المناطق يقطنها بدو لا يعتمدون بشكل أساسى فى غذائهم على الأرز ٠
وقد وقدرت أكبر كمية من الأرز تم تصديرها (*١٢٥ زنبيل و٢١ طربة أرز و٢١ جــوال أرز*)(٤)٠ وأحياناً أخرى تم تصدير ٢٠ أردب أرز(٥)٠ وفى كثير من الأحيان يتم ذكر عبارة (*وسق أرز*) إلى بنى غازى ولا يتم تحديد حجم الكمية بالإضافة لطرابلس أيضاً (٦)٠ وقبل أن يتم نقل الأرز بإحدى

---

(١) محكمة الإسكندرية ، س٦٢ ، ق ٢٤٤ ، ص ١٠٧ ، ١٥ محرم ١١١٨ ٠

(٢) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٢٩٣ ٠

(٣) محكمة الإسكندرية ، س٩٧ ، ق ٣٠٣ ، ص ٢٤٢ ، ٣ شعبان ١١٩٢ ٠

(٤) محكمة الإسكندرية ، س٨٩ ، ق٤٥٤ ، ٣٠ محرم ١١٧٤ ٠

(٥) محكمة الإسكندرية ، س٦٢ ، ق ٢٤٤ ، ص ١٠٧ ، ١٥ محرم ١١١٨ ؛ س ٧٠ ، ق ١٤٤ ، ص ٨٢ ، غرة شعبان ١١١٦ ٠

(٦) محكمة الإسكندرية ، س ٧٤ ، ق ٦٢٨ ، ص ٢٢٦ ، ٢٢ ربيع أول ١١٢١ ٠

السفن يقوم القبطان بالتأكد من عملية إتمام الشحن ، بالإضافة لإجراء صيانة للسفينة للتأكـد مـن سلامتها ، تجنباً للمخاطر التى قد تواجههم فى عرض البحر[1] .

وغالباً ما تتم المعاملات المالية على الأرز بالعملات العثمانية والأوروبية المتداولة فى مصر ، وقليلاً ما يتم التعامل بعملات بنى غازى وطرابلس ، فقد أوردت إحدى الوثائق أن قبطان السفينة اتفق مع التجار بأن على كل أردب أرز يتم شحنه لطرابلس ٤ ريال قراميل[2] بمعاملة طرابلس[3] .

<u>جـ ـ تونس : ـ</u>

يبدو أن الطبيعة الجغرافية السهلية لأرض تونس جعلتها من أكثر بلاد المغرب العربي فى الكثافة السكانية آنذاك، وقد انعكس ذلك بشكل إيجابى على تجارة الأرز الصادرة إليهـا، والـدليل علـى ذلـك الصفقات الكبيرة الحجم التى شحنها التجار التونسيون لبلادهم، حيث كان لهم دور فعال فى تنشيط العلاقات التجارية بين مصر وتونس، فقام مجموعة من التجار بشحن (*٣٥٠,٥ أردب أرز أبيض إلى صـفاقس وسوسه وتونس*)[4] ومجموعة أخرى قامت بشحن سفينة فرنسية بـ ١٥٦ زنبيل و ٨٨ جوال أرز[5] .

وقد حرص بعض تجار الأرز على استئجار سفن لنقل الأرز وخاصة السفن الفرنسية التـى لعبت دوراً رئيسياً فى نقل الأرز إلى بلاد المغرب عامة . وكان لبعض الجزر الواقعة شمال تـونس مثل جزيرة جربا نصيباً من الصفقات التجارية، فقد شحن بعض التجار ١٠٠ أردب أرز للأهالى المقيمين بهذه الجزيرة[5] . أما بالنسبة لدور دمياط كأحد مناطق إنتاج وتجارة وتصدير الأرز، فلم ترد بسجلاتها أى إشارة إلى خروج شحنات من الأرز إلى بلاد المغرب طوال القرن الثامن عشر ، ما عدا شحنتين من الأرز تم نقلهما من دمياط إلى تونس على سفن فرنسية الأولى ٢٠٠ أردب[7]، والثانية ٢٥٠

---

(١) <u>محكمة الإسكندرية</u> ، س ٩٤ ، ق ١٤٠ ، ص ١٢٠ ، ٦ محرم ١١٨٧ .

(٢) ربما يكون هذا الريال هو عملة الأسرة القرمنلية ، وريال قراميل نسبة لها .

(٣) <u>محكمة الإسكندرية</u> ، س ٦١ ، ق ١٦٨ ، ص ٦٣ ، ٢٨ رجب ١١١٧ .

(٤) <u>محكمة الإسكندرية</u> ، س ٧٤ ، ق ٧٤ ، ص ٤٤ ، ٢٥ ذو القعدة ١١١٧ .

(٥) <u>محكمة الإسكندرية</u> ، س ٦٢ ، ق ٢٣٦ ، ص ١٠٤ ، ٨ محرم ١١١٨ .

(٦) <u>محكمة رشيد</u> ، س ١١٢ ، ق ٣٠٧ ، ص ١٩٧ ، ١٣ محرم ١١٢١ .

(٧) <u>محكمة دمياط</u> ، س ٢١٦ ، ق ٢٠٦ ، ص ١٣٣ ، ١١ ربيع آخر ١١٤٨ .

أردب معبأة ضمن ٧٥٠ زنبيل ، تم نقلهما بواسطة سعيد المغربى ويونس المغربـــى وهمـــا قائـــدى السفينتين ، وذلك فى يوم واحد ٠ وربما يرجع سبب اتجاه التجار المغاربة لسوق الأرز بدمياط إلـــى ندرة الأرز بالإسكندرية ورشيد فى ذلك الوقت ، فلا يعقل أن يتواجد الأرز بأسواق الإسكندرية ورشيد ويقوم هؤلاء التجار بالاتجاه لدمياط ، مع الوضع فى الاعتبار بعد المسافة وارتفاع نفقات الشحن من دمياط إلى بلاد المغرب ، على العكس من رشيد والإسكندرية القريبة من بلاد المغرب ، أوربما لرغبتهم (التجار المغاربة)فى شحن هذه الكمية من الأرز الفارسكورى والمنزلاوى الجيد ذو الشهرة العالمية [1] ٠

د ـ الجزائر : ـ

تعد الجزائر أقل بلاد المغرب العربى حظاً فى التبادل التجارى بينها وبين مصر ، وربما يرجع ذلك لبعد المسافة بين البلدين ٠ ومن خلال دراسة وثائق المحاكم الشرعية تبين أن الحركة التجارية بين مصر وبلاد المغرب بصفة عامة كانت تعتمد بشكل أساسى على العمليـــات التجاريـــة الفرديـــة (الجهود الفردية من قبل التجار)، رغم وجود بعض الشركات الصغيرة ، مما جعلها على نطاق ضيق ، على العكس من استانبول وبلاد الشام ٠ ومن ناحية أخرى كان للتحذيرات الشديدة اللهجة من قبل الإدارة المصرية فى بعض الفترات من استمرار التجارة إلى بلاد المغرب أثر كبير فى الحد منهـــا ، حيث رأت الإدارة أن زيادة التجارة مع بلاد المغرب سوف تؤثر على النشاط التجـــارى بـــين مصـــر والمشرق العثمانى عامة واستانبول خاصة ، فضلاً عن أن بعض السفن عقب خروجها مـــن مينـــاء الإسكندرية لا تتوجه إلى بلاد المغرب بل إلى أوروبا ، لأن معظمها سفن أوروبية ٠ ولكى تحد الدولة العثمانية من هذه الأعمال غير المشروعة أصدرت أوامر تنص على أن تحصل السفن المحملة بالأرز وغيره على إذن خروج من الميناء إلى الجهة التى ترغبها من بلاد المغرب ، مما أضعف النشـــاط التجارى مع بلاد المغرب عامة والجزائر خاصة ، فلم تزيد حجم أكبر صفقة تم شحنها إلى الجزائر خلال القرن الثامن عشر عن ٣٠ زنبيلاً [2]٠

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢١٦ ، ق ٢٠٧ ، صـــ ١٣٤ ، ١١ ربيع آخر ١١٤٨ ٠

(٢) محكمة رشيد ، س ١١٦ ، ق ٧٣ ، صـــ ٤٦ ، ٩ ربيع ثانى ١١٢٦ ؛ محكمة الإسكندرية ، س ٨٩ ، ق ٤٥٢ ، صـــ ٣٤٠ ، ٤ محرم ١١٧٤ ٠

وذلك بموجب فرمان من أحمد باشا [1]، وقد كان لبعض الحجاج الجزائريين دور فى تنشـيط التجارة بين مصر والجزائر ، وبخاصة أثناء ذهابهم لأداء فريضة الحـج ، فكـانوا يـأتون بسـلع الجزائر من زيتون وغيره من السلع ويقومون ببيعها بأسواق الإسكندرية ، وبعد أدائهـم فريضـة الحج (*يتسوقون بعض أسباب من أرز وحنا وغيرها*) ، فعلى سبيل المثال (*تسوق الحاج أحمد بن العربى الحداد الجزائرى ٢٢ طربة أرز أثناء مروره بالإسكندرية ليتاجر فيها بالجزائر*)[2]، كما شحن تاجر آخر (*١٠ أرديب أرز ليتاجر فيها بالجزائر*)، بالإضافة لشحنات أرز أخرى لم تحدد كمياتها [3].

والواقع أن تداول الأرز المصرى داخل الأسواق المغربية لم يتعدى حدود الجزائر ، بمعنى أن تجارته انحصرت داخل نطاق السيادة العثمانية على شمال أفريقيا ، ولم يتعدى حدود المغرب الأقصى ،حيث لم يكن تحت السيادة العثمانية ، وهذا ما أكدته الوثائق . وعلى فرض وجود تجـارة لـلأرز المصرى عبر حدود المغرب الأقصى فإنها تتم بطريقة غير مباشرة عـن طريـق أسـواق تـونس والجزائر ، هذا بالنسبة لمدن شمال الصحراء .

أما عن مناطق جنوب الصحراء فيمكن القول بأنها كانت تتلقى كميات صغيرة جداً ، وربمـا يرجع سبب ذلك أنها لم تكن ذات أسواق رائجة وكثافة سكانية كبيرة كى تلفت أنظار التجار لإرسـال كميات كبيرة إليها . ويبدو أن التجار الذين تعاملوا مع هذه المناطق كانوا يستبدلون كميـات مـن الأرز بذهب مناطق الجنوب [4].

---

(١) كامل أحمد باشا حكم فى الفترة من ١١٧٤ – ١١٧٥ هـ / ١٧٦٠ – ١٧٦١م : أنظر : ليلى عبد اللطيف : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٤٣٥ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٨٨ ، ق ٨٣٩ ، صـ ٣١٣ ،(د ت) سنة ١١٨٠ .

(٣) محكمة رشيد ، س ١٠٧ ، ق ٩٧ ، صـ ٤٦ ، ١٦ محرم ١١١١ .

(٤) محكمة الإسكندرية ، س ١٠٣ ، ق ٣٩٠ ، صـ ٢٢٤ ، ٢٧ ربيع أول ١٢١١؛ جيرار : مصدر سابق ، صـ٢٤٣ .

٨ ـ الأرز فى العلاقات العثمانية الأوروبية (الفرنسية) :ـ

مثلت صادرات الأرز لأوروبا الغربية عامة ولفرنسا خاصة نسبة لا بأس بها من الصـــادرات الخارجية ، حيث كان للأرز المصرى آنذاك أسواقاً رائجة نسبياً فى المدن الإيطاليـــة مثـــل ميلانـــو وفينسيا وليفورنيو ، بالإضافة لهولندا وانجلترا وفرنسا وغيرها [1] .

ولم تفى الوثائق وكتابات الرحالة والمصادر المعاصرة للدراسة بمعلومات عن حجم التجارة مع كـــل مدينة أو دولة باستثناء فرنسا .

وقد لعب الأرز دوراً لا يستهان به فى الصراع الذى دار بين الفرنســـيين والإنجليـــز علـــى مستوى الحكومات للحصول على أكبر كمية من الأرز بمعرفة قناصل البلدين وعملائهم فى المـــوانئ المصرية ، وربما الداعى لذلك أهمية الأرز كغذاء رئيسى للجنود ، وخاصة فى حالة تعبئة الجيـــوش للحرب ، بالإضافة للصراع الذى دار بين التجار الإنجليز والفرنسيين للحصول على كميات مناســـبة من الأرز [2] .

وبطبيعة الحال فإن صادرات الأرز لأوروبا ارتبطت فى المقام الأول بكثافة الإنتاج فى مصـــر واكتفاء الدولة العثمانية باحتياجاتها ، بالإضافة لإجراءات حظر التصدير أو إباحته ، فضلاً عن وفرة أو ندرة الحبوب فى أوروبا ، فأحياناً تزداد الصادرات لأوروبا وقت الأزمات الغذائيـــة والحـــروب ، وعلى النقيض تماماً تقل فى حالة كثافة الإنتاج بأوروبا وعدم وجود حروب [3] .

(1) Von lichtenstein , H.L : Voyage De Lichtenstein En 1587, En Voyages En Egypte Des Annees 1587 – 1588 , Trad De L,Allemand Par. U. Castel , Le Caire , IfAO , 1972 , P, 231.

(٢) محكمة الإسكندرية ، س ٦٢ ، ق ٢٤٤ ، صـ ١٠٧ ، ١٥ محرم ١١١٨ .

(٣) جيرار : مصدر سابق ، صـ ٣١٠ .

وقد بدأ التغلغل الفرنسى فى مصر من خلال جماعة التجار الفرنسيين ، الذين بذلوا قصارى جهدهم لإيجاد مصالح تجارية لبلادهم فى مصر بصفة عامة ودمياط بصفة خاصة .

ويبدو أن ميناء دمياط الذى اعتمدت عليه فرنسا فى احتياجاتها من الأرز فى القرن الثامن عشر وخصوصاً النصف الثانى منه لم يلفت أنظار الفرنسيين طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وذلك بسبب تركز المصالح الفرنسية على التجارة الشرقية التى كانت محط الأنظار وسبب الصراع الأوروبى على التجارة آنذاك . وقد بدأ الاهتمام الفرنسى بدمياط يتزايد بشكل تدريجى فى القرن السابع عشر ، ثم ازداد بشكل كبير فى القرن الثامن عشر وخاصة النصف الثانى منه . وفى عام(١٠٥٦هـ - ١٦٤٦م) حاول الفرنسيون والإنجليز إنشاء قنصلية مشتركة فى دمياط ، ولكن هذه المحاولة لم يُكتب لها النجاح بسبب تعارض مصالح البلدين ، ولعدم وجود مصالح حقيقية للفرنسيين فى هذه الفترة المبكرة ، بالإضافة لإعاقة الدولة العثمانية لمثل هذه المحاولات التى تحد من نفوذها فى مصر وتعرض مصالحها الاقتصادية للمخاطر ، ومع بداية القرن الثامن عشر بدأت تتبلور المصالح الفرنسية فى مصر بصورة أكثر فاعلية عما سبق ، وذلك نتيجة لزيادة احتياجات الفرنسيين من الأرز المصرى ، فمثلاً فى عام (١١١٢هـ -١٧٠٠ م) وصل إلى ميناء دمياط فى غضون شهرين إلى ثلاثة من (١٠ - ١٢) سفينة فرنسية نجحت فى شحن الأرز لمرسيليا ، ونتيجة لعدم وجود حماية فرنسية لهذه السفن فى دمياط فُرضت عليها رسوم جمركية أعلى من المطلوب ، وبالتالى كان من الضرورى إنشاء قنصلية ترعى مصالح الفرنسيين فى دمياط ، وبالفعل تم إنشاؤها ، وما أن تم الاعتراف بها حتى ثار الأهالى معترضين على إنشائها ، ولذلك فشلت هذه المحاولة لرفض الأهالى الوجود الأجنبى بدمياط ولعوامل أخرى دينية ، بالإضافة لتعارض مصالح المنتفعين من وراء تجارة الأرز ، وهم التجار المحليين والتجار الفرنسيين ، ونتيجة لذلك استهدف النهب المتاجر والمصالح الأجنبية عامة والفرنسية خاصة ، نتيجة لتزايد الدور الفرنسى فى تجارة الأرز [1]،

---

(١) محمد عفيفى : المصالح الفرنسية فى ميناء دمياط فى القرن الثامن عشر ، صـ ١٧٤ - ١٧٥ .

حيث مثل الأرز المصرى المصدر من دمياط نسبة لا بأس بها من الاحتياجات الغذائية الضرورية للجيش الفرنسى المرابط فى جنوب فرنسا ، ولذلك كان هدف الدبلوماسيين الفرنسيين فى مصر وفرنسا هو استمرار تصدير الأرز من دمياط إلى مرسيليا بشتى الطرق[1] .

وفى البداية يجب تتبع الأحداث بتسلسل دقيق لمعرفة الدوافع الحقيقية التى حركت الحملة الفرنسية على مصر ، وهل تحركت بناءً على دوافع سياسية أم اقتصادية ، وهذا ما سيتم توضيحه خلال السطور القليلة القادمة .

لقد تميز عقد الستينيات من القرن الثامن عشر بحدثين هامين أثرا على مصر تأثيراً قوياً أحدهما داخلى ، وتمثل فى بروز دور المماليك بشكل متزايد فى ممارسة التجارة ، مما أدى لانهيار النظام العسكرى بشكل كبير ورواج النشاط التجارى سواء فى الداخل أو الخارج .

أما الحدث الخارجى فهو الصراع الذى دار بين إنجلترا وفرنسا فى الفترة الممتدة من (١١٧٢-١١٧٧ هـ ـ ١٧٥٨ -١٧٦٣ م) وهو المعروف بحرب السنين السبع ، والتى كان من نتيجتها هزيمة فرنسا وفقد الجزء الأكبر من مستعمراتها فيما وراء البحار (أمريكا الشمالية) ، كما ظهر ضعفها البحرى خلال هذه الحرب . وعقب هزيمة فرنسا اتجهت إلى مصادر الغذاء والمواد الخام القريبة منها والتى فى متناول يدها أكثر من اهتمامها بالعالم الجديد ، وكانت مصر وشمال أفريقيا من المناطق التى حظيت باهتمامها . وقد نتج عن هزيمة فرنسا انحصار للمد الاستعماري لها بشكل يكاد يكون تام . وفى أثناء انحصار المد الاستعمارى الفرنسى كان سكان المدن الفرنسية يتزايدون بشكل مستمر ، ومن الطبيعى أن ينتج عن ذلك ضغوط كثيرة على الإدارة الفرنسية ، تمثلت فى بروز مشكلة سكانية متنامية ، وعلى الجانب الآخر عجز فى موارد الغذاء فى فرنسا بسبب تأخر تحديث القطاع الزراعى ، بالإضافة للكوارث التى تعرضت لها الزراعة الفرنسية مثل أمطار الشتاء وعواصف الربيع ، والمتتبع لأحداث الثورة الفرنسية يجد أن الأزمات الغذائية التى تعرضت لها فرنسا أحد الأسباب الرئيسية والمباشرة للثورة . ومع نهاية القرن الثامن عشر ظهر جلياً أن مرسيليا أصبحت فى حالة من التبعية لأسواق الحبوب فى مصر ، حيث مثلت مصر مخزناً

---

(١) المرجع السابق ، صـ ١٧٠ ؛ **Trecourt : Op .cit , P, 20- 21**

للحبوب بالنسبة لفرنسا ، على النقيض تماماً فيما قبل حرب السنين السبع لم تكن كذلك ، لأن مستعمراتها بأمريكا الشمالية كانت تمدها بغالبية احتياجاتها من الغذاء [1] .

وبطبيعة الحال فإن الاهتمام الفرنسى بمصر بصفة عامة ودمياط بصفة خاصة يرجع إلى شهرة دمياط فى زراعة وتجارة الأرز ، وأهمية الأرز فى التجارة الفرنسية وبصفة خاصة فى القرن الثامن عشر ، ومن هنا كان للأرز المصرى دوراً رئيسياً فى اجتهاد الفرنسيين فى البحث عن إيجاد مصالح خاصة بهم فى دمياط جعلتهم يضغطون أحياناً بشدة للحفاظ على هذه المصالح [2] .

وقد استحوذت صادرات الأرز لأوروبا عامة وفرنسا خاصة بنصيب غير قليل من الصادرات ، فكان يصدر إلى أوروبا من ميناء دمياط ٨ آلاف أردب أرز سنوياً ، أما بقية الإنتاج فيتم تصديره للدولة العثمانية وولاياتها . وفى أواخر القرن الثامن عشر يقدر جيرار تجارة الأرز بين مصر وفرنسا بنحو ٥ آلاف أردب سنوياً ، أى أن فرنسا تستحوذ من مصر على ما يقدر نسبته بـ ٦٢,٥ % من أجمالي الأرز المصدر إلى أوروبا [3] . ورغم أن الدولة العثمانية فى سياستها تجاه أوروبا عامة حرمت تصدير الأرز ، إلا أن غالبية أصحاب المصالح الاقتصادية تحت ضغط المصلحة الخاصة كانوا يرون غير ذلك لأهمية الأرز فى حصيلة جمارك دمياط الواقعة فى دائرة التزامهم ، فضلاً عن ضغط كبار التجار وبعض رجال الإدارة الذين أدركوا جيداً أن من مصلحتهم الخاصة تسهيل عمليات تصدير الأرز(أو بمعنى آخر تهريب الأرز) لأوروبا ، وبناءً على ذلك عمل رجال الإدارة فى الموانئ على غض الطرف عن عمليات تصدير الأرز إلى أوروبا عن طريق تسويات ودية بين تجار مرسيليا ورجال جمارك دمياط ،التى كثيراً ما نجحت(التسويات) فى إرسال العديد من السفن المشحونة بالأرز لمرسيليا

---

(١) بيترجران : مرجع سابق ، صـ ٣٢ – ٣٤ .

(٢) محمد عفيفى : المصالح الفرنسية فى ميناء دمياط ، صـ ١٦٩ .

(٣) المرجع السابق ، صـ ١٧١ ؛ جيرار : مصدر سابق ، صـ ٣١٠ ؛ Trecourt : Op.cit , P, 87

وضاعف من هذا النشاط زيادة قوة الإدارة المحلية فى مصر بعلو نجم المماليك وقدرتهم على تجميد قرارات الإدارة العثمانية التى تتعارض مع مصالحهم الخاصة ، لا سيما مع ضعف السيادة العثمانيــة على مصر فترات طويلة من القرن الثامن عشر ، مما ساعد على الرواج النسبى لتجارة الأرز بـين دمياط ومرسيليا ٠ وقد لجأت الدولة العثمانية إلى سياسة بعيدة المدى تهدف للحد من تجـارة الأرز المحظورة ، وهى أشبه بالحماية الجمركية ، حيث فرضت رسوماً قدرها ١٣٠ نصف فضـة علـى أردب الأرز المُصدر إلى أوروبا مقابل ٢٠نصف على الأردب المصدر لها ، فى محاولة منها للحد من هذه التجارة التى تتعارض مع مصالحها الاقتصادية ، بمعنى أن نسبة الرسوم المفروضة على الأرز المُصدر للدولة العثمانية يساوى ١٥%من قيمة رسوم الأرز المُصدر لأوروبا ، أى أن الرسوم المفروضة على صادرات الأرز لأوروبا تبلغ ٦,٥ أضعاف المصدر للدولة العثمانية ، وبالرغم من ذلك فإن أحد تجار الأرز الفرنسيين (جونا) نجح منفرداً فى خلال ١٤ شهراً أن يشحن ٥٦ سفينة بالأرز من دمياط لمرسيليا ، وقد أثار هذا النشاط غضب منافسيه من التجار المحليين والشوام ، ونتيجة لذلك كانـت متاجر جونا هذا فى مقدمة المتاجر التى نهبت مما اضطره إلى تصفية مصالحه التجارية بـدمياط ، وطالب بالتعويض عما أصابه من نهب من الجانب الفرنسى الذى شجع على مزاولة هذه التجارة ٠

ومن الطبيعى ألا يطالب بالتعويض من الجانب العثمانى الذى كان يحارب هذه التجارة ويحذر من استمرارها ، ومن ناحية أخرى احتجت الدولة العثمانية لدى البلاط الفرنسى على مزاولة التجار الفرنسيين لهذه التجارة المحرمة من قبلها ، وبناءً على ذلك أصدر البلاط الفرنسى مرسوماً حذر فيه الرعايا الفرنسيين من مغبة الاستمرار فى مزاولـة هـذه التجـارة المحرمـة مـن قبـل الدولـة العثمانية، وأوضح المرسوم ما قد ينتج عن ممارسة هذه التجارة من تعرض أبناء الأمة الفرنسـية للتجاوزات من قبل الإدارة العثمانية إذا ما أقدمت على مصادرة السفن الفرنسية بمحتوياتها ٠

(١) محمد عفيفى :المصالح الفرنسية، ص١٧٢ــ ١٧٦؛ عبد الحميد سليمان: الموانئ المصرية،ص٢١٨ ــ٢١٩ ٠

والحقيقة أن ذلك لم يثنى التجار عن مزاولة نشاطهم وضربوا بهذه المراسيم الصادرة مـن كلا الدولتين عرض الحائط ٠ وربما يكون تحذير البلاط الفرنسى للتجار الفرنسيين مجـرد منـاورة لامتصاص غضب الدولة العثمانية على ممارسة هذه التجارة المحرمة من طرف واحد [1]٠

ويبدو أن الأرباح الكبيرة التى جناها التجار من خلال ممارسة هذه التجارة كانت السـبب الرئيسـى للاستمرار فيها ، وذلك بتسهيلات من اليهود الذين سيطروا علـى التزامـات الجمـارك بـالموانئ وانتهكوا سياسة حظر التصدير من قبل الدولة العثمانية ٠ ومن المؤكد أن الإغراءات المادية كانـت طاغية على التجار وملتزمى الجمارك ، والدليل على ذلك استمرار نشاطهم رغم التهديدات بعقوبـات قاسية لمن يخالف الأوامر المحذرة للتصدير لأوروبا [2]٠

ولم يكن المسيحيون من الشوام الذين سيطروا منذ منتصف القرن الثامن عشر على الجمارك بالموانئ بأحسن حالاً من اليهود ، فقد أصبحت لهم اليد العليا فى التجارة المصـرية ، ومـن هـذه العناصر ميخائيل فخر الذى حصل على امتياز باحتكار تجـارة الأرز بـدمياط ، واسـتغل القباطنـة الفرنسيين أبشع أنواع الاستغلال ، حيث أصبح الوسيط الوحيد بين التجار المحليين والفرنسيين الذين وضعهم تحت نفوذه ، بالإضافة لخداعه فى نوعية الأرز عن طريق توريده لنوعيات أقل جودة مـن المتفق عليها ، مما يعود عليه بالربح الوفير وبالأضرار على الفرنسيين ، لا سيما جنـود الجـيش الفرنسى ، وبالتالي فإن أى تلاعب فى جودة الأرز ستنعكس بمردود سيئ على صحة الجنود ٠

---

(١) محمد عفيفى : المصالح الفرنسية ، صـ ١٧٢ – ١٧٦ ٠

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٨ ، ق ١٧٠ ، ص ١٢٧ ، ١٤ جماد أول ١١٢٢ ؛ س ٢٥٤ ، ق ٢٨٩ ، ص ٢٠٠ ، ١٥ ذو القعدة ١١٧٤ ؛ مايكل ونتر : المجتمع المصرى تحت الحكم العثمانى ، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم ، مراجعة عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية للكتاب (سلسلة الألف كتاب الثانى) ، ٢٠٠١ ، صـ ٣٠٩ ٠

وقد كان للطبيعة الجغرافية لميناء دمياط والتقاء النيل بالبحر المتوسط حـائلاً دون دخـول السفن إلى الميناء ، مما اضطرها للانتظار فى البحر ، لحين أن تأتى القوارب المحلية التى يمكنهـا الدخول عبر النيل للبحر ، ليتم شحن السفن الفرنسية بها ، مما يسر من عمليــة اسـتبدال حمولـة القوارب من الأرز الجيد بحمولات أخرى أقل فى الجودة ٠ والحقيقة أن هذه المخادعات فى نوعيـة الأرز أثارت القنصل الفرنسى الذى بذل قصارى جهده من أجل عزل ميخائيل من منصبه ، ولـذلك لجأ القنصل إلى تكوين فريق ضاغط مع أحد المشايخ الموالين للفرنسيين ، ورغم عدم معرفة الفائدة الحقيقية العائدة على هذا الشيخ من جراء تحالفه مع الفرنسيين ، إلا أنه يمكن القـول بـأن بعـض المشايخ كانت لهم صلة مباشرة وغير مباشرة بتجارة الأرز ، فمنهم من استثمر أمواله فى تجـارة الأرز وجمع بين المنصب الدينى والعمل كتاجر ، وبعض العلماء الذين لم يستطيعوا التوفيـق بـين العمل فى المنصب الدينى والعمل كتجار وكلوا عنهم تجار لمباشرة شئونهم التجارية ، بل أن بعـض التجار أنابوا المشايخ عنهم فى تخليص معاملتهم التجارية لمهارتهم فى تجارة الأرز ، ولثقة التجار فيهم كأهل عدل ، ومن هنا يمكن القول بأن الشيخ الموالى للفرنسيين لعزل ميخائيـل ربمـا دفعتـه مصلحته الشخصية كتاجر فى الأرز إلى التحالف مع الفرنسيين٠ ومجمل القول أن فريـق الضـغط الفرنسى وأنصاره نجح فى إبعاد ميخائيل فخر عن احتكار تجارة الأرز، وبعد هذا النجاح الدبلوماسى الفرنسى سمحت الإدارة العثمانية فى مصر للقنصل بترشيح من يراه مناسباً لالتزام الأرز بـدمياط ، وهذا يدل على مدى ما وصل إليه النفوذ الفرنسى فى مجال التحكم فى تجارة الأرز الخارجية [1] ، وبطبيعة الحال فإن هذا الترشيح من قبل القنصل يسر على الفرنسيين نقل كميـات كبيرة من الأرز

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢١٢ ، ق ١٢٩ ، صـ ١١٧ ، ١٢ ربيع آخر ١١٤٤ ؛ س ٢٥٥ ، ق ٣٩ ، صـ ٢٨ ، ١٢ رمضان ١١٧٥ ؛ س ٢٧١ ، ق ١٥٤ ، صـ ١١٩ ، ١٧ شعبان ١١٨٦ ؛ محمد عفيفى : المصالح الفرنسية ، صـ ١٧٢ ، ١٨٠ ٠

دون عراقيل [1] . وقد فرضت أزمة الحبوب فى فرنسا وخاصة الأرز نفسها على الساحة الفرنسية ، فحاول البعض مناقشة تدبير احتياجاتهم من الأرز بإجراء بعض التحولات السياسية فى مصر علـى أيديهم وضرب احتكار المماليك للتجارة ، والذى كان من نتيجته ـ من وجهة نظرهم ـ الإفقار العام للمجتمع المصرى !! بالإضافة لرغبتهم (الفرنسيين) فى تخفيف الجمارك على الصادرات لفرنسـا فى محاولة لزيادتها . والحقيقة أن هذه الاقتراحات هى بمثابة إسقاط للأزمات الغذائية التى تعرضت لها فرنسا على الواقع (المجتمع) المصرى ، فضلاً عن أن استيراد الأرز بأسعار عالية كانت مشكلة كبيرة تُؤرق الفرنسيين وتعكر صفوهم باستمرار [2] .

ويثبت التاريخ الاجتماعى لكلاً من دمياط ورشيد ـ مناطق إنتاج وتصدير الأرز الرئيسية ـ نفور أهالى المدينتين من تصدير الأرز لأوروبا بصفة عامة ، وللأوروبيين المقيمين بهما أيضاً . وعلى الرغم من ذلك نجح الفرنسيون فى شحن كميات كبيرة من الأرز فى بعض السنوات التى كـان مُباح للأوروبيين فيها شحن كميات كبيرة من الأرز عبرميناء دمياط [3]، فمن بين ٨٠ سفينة أوروبية رست فى ميناء دمياط عام (١١٩١هـ ـ١٧٧٦م) كان منها ٧٢ سفينة فرنسية ، بمعنى أن ٩٠ % من السفن التى تنقل الأرز كانت لخدمة التجارة الفرنسية ، وهذا يدل على مدى النفوذ الذى وصـل إليه الفرنسيون فى الموانئ المصرية والتسهيلات التى حصلوا عليها من رجال الجمارك عن طريـق المنفعة المتبادلة ، مما أدى لازدهار الحركة التجارية بين مصر وفرنسا لشدة احتياج الأخيرة للأرز ، علماً بأن تجارة الأرز الصادرة لفرنسا كانت تُنقل بطرق غير مباشرة وبكثير من الحيل ، لأن أهـالى دمياط كانوا يقاومون هذه المحاولات إذا علموا أن الأرز سوف يُنقل لمرسيليا ، على عكـس كبـار

---

(١) عبد الوهاب بكر : مرجع سابق ، صـ ٦٠ .

(٢) بيتر جران : مرجع سابق ، صـ ٣٤ – ٣٥ .

(3) Trecourt : Op.cit , P, 82 .

المنتجين والتجار الذين شجعوا هذه التجارة لخدمة مصالحهم ، بغض النظر عن المصلحة العامة فى الداخل أو سياسة الدولة العثمانية تجاه أوروبا عامة [1] . ونفس الشيئ يحدث فى رشيد فى الفترات التى تضعف فيها قبضة الإدارة المركزية أو الإدارة فى الموانئ ، حيث يتم حمل الحبوب فى قـوارب من رشيد إلى سفن ترسو فى أبى قير ، ثم تُنقل تهريباً دون دخولها لميناء الإسكندرية ، وقد برزت هذه الظاهرة بصفة خاصة فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر [2].

ويبدو أن الذى أحبط معارضة أهالى دمياط لتصدير الأرز لفرنسا أن محمد أبو الذهب قد بنى قصراً فى دمياط ، بالإضافة لالتزامه بالعديد من القرى بظهير دمياط الريفى ، وهذه حقيقـة كافيـة تماماً لتوضيح كيف أمكن إخماد أى معارضة محلية لنقل الأرز لفرنسا ، وتؤكد ميـل أبـو الـذهب للفرنسيين وتشجيعه لاستمرار تجارة الأرز لفرنسا .

ومما لا شك فيه أن أحداث مقاومة التصدير لفرنسا وأوروبا فى دمياط لم تكن بسبب استهلاك الفئات الشعبية الكادحة للأرز كغذاء أساسى لها ، لأن الطبقة العليا فى الريف فقط هى التى تسـتهلك الأرز كغذاء أساسى وليس الفقراء ، والتفسير الأكثر احتمالاً للمقاومة هو الصراع حول من هم الوسـطاء الذين يهيمنون على تسويق الأرز . وقد نتج عن هذا الصراع حدوث اختلافات كثيرة بين تجار الأرز المحليين والسوريين والفرنسيين وغيرهم ، كما نتج عن هذا التضارب فى المصالح الاقتصادية للتجار ،أن أصبحت العملية التجارية ضرباً من الفوضى فى ظل غياب إدارة قوية ، بل أن كبار رجال الإدارة مثل مراد بك كانوا يمارسون هذه التجارة مع الفرنسيين على نطاق واسع [3] . والمؤكـد أن تزايـد الضغوط على الإدارة الفرنسية نتيجة للأزمات الغذائية التى تعرضت لها فرنسا كانت من أهم الدوافع القوية لإرسال الحملة ، حيث وضعت الحكومة الثورية فى باريس القيود على التجارة الفرنسية فـى

---

(١) بيتر جران : مرجع سابق ، صـ ٥٧ – ٥٨ .

(٢) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، صـ ٢٧٦ .

(٣) بيتر جران : مرجع سابق ، صـ ٥٨ .

تسعينيات القرن الثامن عشر ، مما مثل ضربه قاسمة للتجارة المحلية الفرنسية ، وفى عام (١٢٠٨ هـ- ١٧٩٣ م) أصدرت حكومة المؤتمر الوطنى حظراً على صادرات السلع الفرنسية ، وجعلت هذه الإجراءات من الصعب على فرنسا سداد قيمة الواردات لاسيما الأرز ، وفى نفس العام أعلن الإنجليز اعتبار الحبوب والمواد الخام من مهربات الحروب ، ونتيجة طبيعية لذلك حُرمت فرنسا من التجـارة الدولية ، وبطبيعة الحال كان ذلك مثيراً للتجار الفرنسيين ، فضلاً عن مضايقة المماليك لهم ونهـب ثرواتهم ، فمثلاً فى عام (١٢٠٩ هـ - ١٧٩٤ م) اغتصب إبراهيم بك ١٤٠٠ ريال بطاقة من التجار الفرنسيين ، وبعد ذلك مباشرة عاد شارل مجلون (وهو من أشهر التجار الفرنسيين بمصر) وكرس نفسه لتكوين فريق ضاغط على الحكومة من أجل غزو مصر ، وكتب إلى مفوض العلاقات الخارجية فى أكتوبر عام (١٢١٠ هـ - ١٧٩٥ م) مؤكداً على الأهمية الكبرى للأرز المصرى بالنسبة لفرنسا ،وفى كتاب شارل مجلون هذا (ذكريات عن مصر Memoires Sur L, Egypte) كتب إلى تاليران وزير خارجية فرنسا ليثيره على المماليك ، ووصف له الإمكانات الاقتصادية لمصر وخاصة الزراعية بأنها تفوق الخيال ، مما أسال لعاب الفرنسيين وأثارهم لغزو مصر دون تردد .

وقد كانت حاجة فرنسا الملحة للأرز ووجود فريق ضاغط مـن كبـار التجـار الفرنسـيين والدبلوماسيين فى مصر على الإدارة الفرنسية من أجل توريطها لغـزو مصـر لخدمـة مصـالحهم التجارية فى المقام الأول ، أحد المحركات الرئيسية للحملة لضمان تدفق الأرز لفرنسـا باسـتمرار . وعلى النقيض من ذلك لم تكن الإدارة الفرنسية مستعدة الاستعداد التام لهذا الغزو، لأنها لم تمتلـك أسطول بحرى قوى يؤمن توسعها الاستعمارى فيما وراء البحار ، والدليل على ذلـك تحطـم هـذا الأسطول فى أول مواجهة مع الإنجليز فى معركة أبى قير البحرية [1].

ومما لا شك فيه أن الظروف الاقتصادية السيئة لفرنسا كانت المحرك الرئيسى للحملة علـى مصر ، وخير دليل على ذلك أن نابليون عقب وصوله لمصر قام بوضع مزارع الأرز تحـت الإدارة

---

(١) المرجع السابق ، صـ ٣٦ – ٣٧ .

الفرنسية المباشرة ، وبدأ فى توفير الأموال اللازمة للزراعة والآلات عن طريق القروض الجبرية من كبار تجار الأرز فى دمياط ورشيد لتوفير الاحتياجات اللازمة للفرنسيين من الأرز المصرى ، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل نتيجة لمقاومة المصريين والمماليك والعثمانيين ، فضلاً عن محاصرة الشواطئ المصرية من قبل الإنجليز ومشاركتهم فى إخراج الحملة من مصر (1).

ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للرحالة والقناصل الفرنسيين الذين تجولوا فى مصر وجابوا البلاد طولاً وعرضاً فى الفترة الممتدة من القرن السادس عشر وحتى نهاية الثامن عشر، حيث وصفوا كل صغيرة وكبيرة بمصر وشرحوا مدى ما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية (زراعية) وخاصة غزارة إنتاجها من الأرز، بمعنى أنهم لعبوا دوراً رئيسياً فى التمهيد لقدوم الحملة الفرنسية على مصر، كما أن كثير منهم كانوا يأتون إلى مصر على أنهم رحالة، وهم فى حقيقة الأمر جواسيس جاءوا لخدمة الأطماع الفرنسية فى مصر، وهذا يعنى أن الحملة الفرنسية على مصر لم تكن البداية ، بل كانت نهاية مرحلة فريق عمل متكامل مهد لقدومها ، كما أنها (الحملة) مشروع ضمن مشاريع كثيرة سابقة لم ترى النور (2).

وهكذا يتضح أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه سلعة كالأرز فى التجارة والسياسة الدولية ، ومدى تأثير تجارة الأرز على المجتمع ككل، ثم دور تجارة الأرز فى محاولة إيجاد مصالح خاصة لفرنسا فى دمياط ، جعلتها تتدخل أحياناً بشدة لتحافظ عليها ، وأهمية الدور الذى لعبه الفرنسيون فى الضغط على الإدارة المصرية ، وأصحاب المصالح من وراء تجارة الأرز ، والنجاح الذى حققه الفرنسيون فى إجبار هذه القوى على الرضوخ للمصالح الفرنسية ، والدور الذى لعبه التجار والرحالة والقناصل الفرنسيين لإجبار الحكومة الفرنسية للغزو فيما وراء البحار فى الوقت الذى لا تمتلك فيه أسطول بحرى قوى يؤمن سياستها الاستعمارية ، على العكس تماماً من إنجلترا (٣).

---

(1) Shaw , Stanford : Op.cit , P, 42 .

(٢) من هؤلاء الرحالة والقناصل على سبيل المثال لا الحصر كلود أيتيان سافارى ، تاليران ، سونينى دى مانكور، أوليفيه، البارون دى توت وغيرهم.

Gonzales , Antonius : Voyage En Egypte (1665 – 1666) , Le Caire , IFAO , 1977 ; Morison, Anthoine : Voyage En Egypte 1697 , Le Caire , IFAO , 1976 , P, 113 ; Trecourt : Op.cit , P, 82_ ; Volney : Op.cit , p, 120 .

(٣) محمد عفيفى : المصالح الفرنسية ، ص ١٨٠ .

٩ ــ **المؤثرات على حركة التصدير : ــ**

ارتبطت صادرات الأرز بظروف الإنتاج فى مصر صعوداً وهبوطاً [١] ، فمثلاً فـى السـنوات التى يزيد فيها الإنتاج بشكل كبير يتم تصدير الأرز إلى جميـع المنـاطق حسـب توجيهـات الإدارة باستانبول ٠ وفى المقام الأول يتم سد احتياجات المطبخ السلطانى باستانبول والاحتياجات الغذائيـة للعاصمة والولايات التابعة للدولة العثمانية ، وخاصة بلاد الشـام والحجـاز (المنـاطق ذات الثقـل السكانى والمكانة الدينية) ، بالإضافة لقبرص وبلاد المغرب العربى [٢]، وما يزيد عن احتياجات هذه المناطق يتم تصديره لأوروبا ٠

وقد تمثل وعى الإدارة فى تغطية احتياجات هذه المناطق أولاً ، وذلك لخشيتها من فتح بـاب التصدير لأوروبا على مصراعيه، مما ينتج عنه فى النهاية قصور فى صادرات الأرز المتجهة لها ولولاياتها ،ولذلك حاولت ضبط عملية التصدير لأوروبا وربطها بعملية اكتفائها باحتياجاتها اللازمة من الأرز ٠

وتأتى أوروبا فى نظر الإدارة العثمانية فى المقام الأخير ، ففى حالة حدوث تغطية لاحتياجات الولايات العثمانية ، فليس هناك ما يمنع التصدير لأوروبا ، وهذا مرتبط فى المقام الأول بالعلاقـات العثمانية الأوروبية إيجاباً وسلباً [٣] ٠

والواقع أن الفرمانات التى أرسلتها الإدارة المركزية باستانبول لإدارتها المحلية بمصر كان لها دور فعال فى توجيه شحنات كبيرة من الأرز لاستانبول وبلاد الشـام فـى بعـض السـنوات ، بالإضافة لتشديدها على عدم بيع شيئ من الأرز للأوروبيين ، وخاصة فى عام (١١٢٦هـ ١٧١٣ــ ١٧١٤ م) ، حيث تكررت فرمانات التحذير من بيع شيئ للأوروبيين فى هذا العام ٠
وربما يرجع ذلك لإعلان الدولة العثمانية حالة التعبئة العامة واحتياجها للأرز كغذاء رئيسى للجنود، حيث تتوافق هذه الفترة تماماً مع حروب الدولة العثمانية ضد النمسا والبندقية ٠
ويبدو أن الهدف الرئيسى للدولة العثمانية من ذلك هو استخدام الأرز كسلاح للضغط على القوى

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٧٠ ، ق ١٦٢ ، ص ١٤٩ ، ٤ شوال ١١١٥ ٠

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٦ ، ق ١٦٥ ، ص ١١٢ ، ١٠ شوال ١١٢٨ ٠

(٣) محكمة رشيد ، س١٢٦ ، ق ٥٣ ، ص ٦٣ ، غرة جماد أول ١١٨٠ ٠

الأوروبية كى لا تساعد النمسا والبندقية فى الحرب ضدها ، أو على الأقل لتتعاطف هذه القوى مـع الدولة العثمانية . وبالفعل نجحت الدولة العثمانية فى تحويل جميع إنتاج الأرز فى هذا العام إليهـا وإلى بلاد الشام ، وخاصة أن إنتاج هذا العام كان غزيراً ، ومن خلال ذلك يمكن القول بـأن الدولـة العثمانية كان لها تأثيرعلىعملية التصدير وتوجيهها بما يتوافق مع سياستها تجاه الدولالأوروبيـة إيجاباً وسلباً[1] . وعلى النقيض من ذلك فإن التصدير لأوروبا كان يحتل المكانة الأولى من وجهـة نظر كبار التجار ، حيث حققوا من خلاله عوائد مادية مجزية ، خاصة أثناء الأزمات التى تعرضـت لها بعض دول أوروبا وخاصة فرنسا ، ولذلك فإن أى محاولة من قبل الإدارة للحد مـن الصـادرات لأوروبا تعود بمردود سلبى على المنتجين والتجار .

ومن ناحية أخرى ارتبطت عملية التصدير إلى جميع المناطق بمجموعـة مـن المـؤثرات الأخرى منها الظروف الأمنية فى الداخل ومدى قدرة الإدارة على تنظيم هذه العملية عـن طريـق إحكام قبضتها على الموانئ،وفرض نفوذها على البدو .والواقع أن الإدارة ضعفت قبضتها تماماً على الموانئ فى أواخر القرن الثامن عشر مما أثر بالسلب على صادرات الأرز المتجهة للدولة العثمانيـة وولاياتها ، حيث وجه التجار بالتواطؤ مع كبار رجال الإدارة ، وخاصة مراد بك معظم شحنات الأرز لأوروبا .وخلاصة القول أن المؤثرات على حركة التصدير تعددت سواء كانت داخلية أو خارجية[2].

وهكذا يتضح أن صادرات الأرز المصرى كانت لها أسواق رائجة عبر ثلاث قـارات أسـيا ، أفريقيا وأوروبا ، وقد تضمنت صادرات الأرز لاستانبول نوعين رئيسيين صادرات التجار وصـادرات الأرز الميرى ، وحاولت الإدارة المركزية باستانبول تنظيم الإدارة فى مصر قدر استطاعتها ، فضلاً

---

(١) <u>محكمة رشيد</u> ، س ١١٦ ، ق ٧٣ ، ص ٤٦ ، ٩ ربيع ثانى ١١٢٦ ؛ <u>محكمة دمياط</u> ، س ١٨٤ ، ق ١٢٨ ، ص ١٩٤ ، ١١٢٦ ؛ <u>أحمد شلبى : مصدر سابق</u> ، ص ٢٤٦ ، ٢٦٧ ؛ <u>عبد الوهاب بكر : الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ط١</u> ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ ، ص ٣٢ .

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر حظر التصدير فى الفصل التالى .

عن تعينها لولاة تثق فيهم (باستثناء على بك) لضمان تدفق شحنات الأرز إليها دون عقبات ٠ كما ازداد الطلب على الأرز المصرى ببلاد الشام بشكل كبير فى العقد الثالث من القرن الثـامن عشـر ، وربما يرجع ذلك لغزارة الإنتاج بمصر أو حدوث أزمات غذائية ببلاد الشام ، أما بقية سنوات القرن الثامن عشر فكانت الكميات طبيعية ، فيما عدا الثلاث عقود الأخيرة من القرن التـى ضـعفت فيهـا صادرات الأرز للعالم العثمانى بصفة عامة ، نتيجة لكثـرة تهريبـه لأوروبـا ، بالإضـافة لكثـرة الإضطرابات والأزمات الاقتصادية التى حدثت فى بعض السنوات والمرتبطة بالنيل فى المقام الأول .

ومن ناحية أخرى استحوذ الحجاز على كميات مناسبة من الأرز وحرص بعض ولاة مصـر على رواج تجارة الأرز بين مصر وبلاد الحجاز ، وتكون هذه التجارة على أشدها قرب موسم الحج ، بالإضافة لبعض مناطق الأناضول وجزر البحر المتوسط وبلاد المغرب العربى ٠ واتخذت صادرات الأرز لأوروبا بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة أشكالاً متعددة من التهريب من قبل التجار والضغوط مـن قبل الفرنسيين ، والتحذيرات من قبل الإدارة العثمانية من ممارسة هذه التجارة غير الشرعية ، وفى النهاية حينما فشلت الإدارة الفرنسية فى توفير الحد الأدنى من الغذاء غـامرت بـاحتلال مصـر ٠